مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 8 العدد 2أ، 2011، ص ص 399- 430

الفكر السكاني بين أفلاطون وأرسطو: دراسة مقارنة

منير كرادشة *

ملخص

قامت هذه الدراسة بصورة أساسية على رصد ومراجعة ما توافر من أدبيات ودراسات سابقة وأبحاث ذات علاقة بالفكر السكاني عند الإغريق بالأخص فكر كل من أفلاطون وأرسطو السكاني.

يبدو أن هذا الفكر -كما خلصت إليه الدراسة- قد محور اهتمامه حول أهمية عدد السكان داخل دولة أثينا، واقترح بذلك عددا من التدابير والرؤى والأطروحات للوصول إلى هذا الهدف؛ إذ تميز فكر أفلاطون بهذا الخصوص بالتجريد والإطلاق والمثالية، على عكس فكر أرسطو الذي أتسم بالواقعية والمنطق وقابليته للتطبيق.

ولعل من أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة أيضا تحذير كل من أفلاطون وأرسطو من النمو السكاني غير المتوازن، وتركيزهما على أهمية التوازن بين حجم السكان وأهداف مجتمعهم.

المقدمة:

لعل بواكير الإشارات الملتقطة حول الفكر السكاني القديم، ظهرت من خلال كتابات فلاسفة الإغريق، خاصة ما يتعلق بنظرتهم للمرأة، التي اتّسمت "بالدونية"، وهي نظرة تعكس بمجملها رؤية المجتمع اليوناني عموما والمجتمع "الأثيني" على وجه الخصوص، **فقد حاربها ديمقرليطس** واعتبرها معطلة للفلسفة والتفلسف ودعا إلى عدم الزواج، بل وقام بالتحذير منها، كما اعتبرها الفلاسفة الإغريق اللاحقون ذات مكانة وضيعة خاصة فلاسفة مثل **أفلاطون وأرسطو، وذلك** في معرض تعبيرهم عن المكانة الوضيعة التي احتلتها المرأة مقارنة بالرجل في "العصر العبودي" الذي كان سائدا آنذاك، إذ يرى **أفلاطون** "أن المرأة شريرة بطبعها، فالآلهة صنعت الرجل كاملا، شريطة المحافظة على كماله، وفي حالة الإخلال بذلك فسوف يعاقب بأن يولد مرة ثانية على صورة امرأة"، وعزز **أرسطو** أفكار وتصورات أستاذه أفلاطون هذه بقوله "إن الطبيعة فضلت الرجل (الأكثر قوة وعقلا) على المرأة"، وأشار بذات السياق إلى ارتهان أدوار المرأة ومكانتها الاجتماعية، بشرطها البيولوجي "الأنثوي" وقدرتها على الخصب والإنجاب، أي إنجاب

© جميع الحقوق محفوظة للجمعية العلمية لكليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2011.

* قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

الأطفال والعناية بهم وتربيتهم تربية فاضلة"؛ فالرجل ضمن هذه الرؤية هو رب الأسرة وصانع قراراتها (عبد الفتاح، 1996أ، عبد الفتاح 1996ب).

وقد كان كل من الرجلين "أفلاطون وأرسطو" من دعاة خضوع المرأة للرجل- على اعتبار إن المجتمع الفاضل يعتمد في نهاية الأمر على الأسرة الفاضلة، التي قوامها المرأة، والتي يفترض فيها أن تنزع لقيم الطاعة والخضوع **التام للزوج**، وأكدا بهذا الخصوص أن عدم تقيد المرأة بمثل هذه القيم والاستعدادات، من شأنه أن يضعضع كيان الأسرة ويؤدي إلى انحلالها (الخشاب، 1966).

ويبدو أن "لبنات التفكير السكاني" هذه قد أخذت حيزا بارزا في فكر كل من أفلاطون وأرسطو، اللذان قدّما فكرا سكانيا أسهم في رسم الخطوط الأولى والأساسية لعلم السكان المعاصر، وإن لم ترتق "آراؤهما وأفكارهما هذه" إلى مصاف النظريات السكانية المتعارف عليها، غير إن فكرهما السكاني هذا يكاد يكون أول تفكير منظم ودقيق طبق فيه أطر المذاهب الفلسفية الكبرى، التي درست قواعد المعرفة الإنسانية من كافة أبعادها، مما ساعد في بلورة وتشكيل معالم هذا الفكر بصورة دقيقة وشاملة، تخلله كثير من الأصالة والعمق غير المسبوق.

يبدو أن اهتمام الفلاسفة الإغريق في مجال السكان كان منصبا بشكل خاص حول فكرة التناسب بين مساحة الأرض وعدد السكان، حيث بحثوا في العوامل الملازمة لها مثل (نقص الغذاء، والحرب، الزواج وأنماطه، والهجرة والتجنيس....الخ) وبحثوا في أثرها على نمو السكان في المدن الإغريقية، فنجدهم في كتابتهم يرجعون الاختلال في أعداد السكان في المدن اليونانية إلى حرب طروادة التي نشبت بين إسبارطة وأثينا، وما أحدثته **هذه الحرب** من نقص في عدد السكان (خاصة من الذكور)، والتي كانت محور اهتمام أفلاطون، حيث تطرق إلى تلك الحرب وأثارها في العديد من محاوراته - خاصة محاورة "الجمهورية" و"القوانين"- كما لعبت **أفكار أرسطو** التي دارت رحاها حول علاقة مساحة الأرض بعدد السكان وسلوكهم الإنجابي **دوراً كبيراً** في تشكيل فكر الإغريق ومن خلفهم حول موضوع السكان.

تجدر الإشارة بهذا الخصوص إلى أنه لا توجد ملامح كاملة للفكر السكاني عند الفلاسفة القدماء قبل عصر أفلاطون وأرسطو، فالمراجع القليلة المتوفرة تشير بوضوح إلى كثافة الرؤى والأفكار التي تضمنها أطروحات هذين الرجلين في موضوع السكان وشمولية وعمق نظرتهم حول المسألة السكانية وأبعادها المختلفة، وما يلازمه من متغيرات وعوامل (بيومي، 2000).

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من كونها واحدة من الدراسات النادرة التي عنيت ببحث وتحليل فكر الإغريق السكاني، بشكل دقيق ومفصل، كما تأتي أهمية هذه الدراسة باعتبارها واحدة من الدراسات القليلة -حسب حد علم الباحث- التي تسعى إلى تغطية عجز حاصل في أدبيات الفكر السكاني القديم خاصة فكر أفلاطون وأرسطو.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم مدخلات هامة وضرورية لفهم وإدراك بواكير التفكير السكاني القديم ممثلا بفكر أفلاطون وأرسطو السكاني، ومحاولة سد ثغرة معرفية هامة فيما يتعلق بأصول ونشأة الفكر السكاني، وزيادة المعرفة التاريخية حول هذه الظاهرة من جوانبها المختلفة، والتي من شأنها أن تقدم مدخلات هامة للمعنيين بالقضايا السكانية، حول لبنات الفكر السكاني وما أرتبط به من مواقف واتجاهات ورؤى، وقد اعتمدت الدراسة في تحقيق ذلك على مراجعة واستعراض مجموعة مختلفة من الكتب والدراسات والأبحاث في مجال الفكر السكاني القديم عامة وفي فكر أفلاطون وأرسطو السكاني خاصة، في محاولة لرصد فكرهما السكاني، تمهيدا للولوج أكثر في تفاصيل وحيثيات هذا الفكر ومقارنته من إبعاد وجوانب مختلفة، وذلك باستخدام منهج التحليل المقارن Comparative Method إضافة إلى تحليل المضمون Content Analysis، بهدف الوصول إلى تحديد أهم الأسس التي يقوم عليها فكرهما هذا، وبصورة أكثر تحديدًا، فقد محورت الدراسة اهتمامها في محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما هي ظروف وأسباب نشأة الفكر السكاني لدى كل من أفلاطون وأرسطو؟
2. ما هي الجوانب والأبعاد المرتبطة بفكر أفلاطون وأرسطو السكاني؟
3. ما هي أسس ومضامين الفكر السكاني لكل من أفلاطون وأرسطو؟
4. ما هي الآليات والإجراءات التي اقترحها أفلاطون وأرسطو لتنظيم المسألة السكانية؟

خلفية عامة:

يعد **أفلاطون ثاني فلاسفة اليونان العظماء** (الثلاثة الكبار "سقراط وأفلاطون وأرسطو")، ولد سنة 427 (ق.م)، من عائلة أرستقراطية من أثينا، وأخذ الحكمة من فيثاغورس، وتأثر بعد ذلك بأفكار أستاذه سقراط تأثرا كبيرا، **وقد عاش في فترة تميزت بالاضطرابات وكثرة الصراعات**، ولعل **أكثر الجوانب التي أثرت في فكره وحياته** ما شهده من **انتشار للفساد في النظم الاجتماعية والسياسية** التي كانت سائدة في أثينا آنذاك، وطموحه في إصلاح هذا الفساد؛

إذ **عاصر أفلاطون الصراع** الذي كان دائرا بين المدن اليونانية، وما خلفه هذا الصراع من انعكاسات على النواحي الاجتماعية والاقتصادية عند المواطنين اليونانيين، كذلك فإن **حادثة إعدام أستاذه سقراط** - بتحريض من ساسة أثينا- قد أدخلت في نفسه الشعور باليأس والقنوط، وشكّلت ضربة كبيرة له، وقد لعبت الأحداث مجتمعة كمحركات هامة لدعوته بضرورة إصلاح النظام السياسي في مجتمع أثينا؛ من خلال اللجوء إلى تعديل الدستور، وضرورة إبدال بعض أفراد الطبقة الحاكمة بآخرين"، ويبدو هنا أن تلك الصراعات السياسية والأحداث الجسام التي مرت بها أثينا، إضافة لنمو حركات السفسطائيين -الذين لم يقل تأثيرهم كثيرا عن تأثير الصراعات والحروب وما سببته من ويلات- في تكوين وتشكيل فكر أفلاطون السكاني (بدوي، 1979).

يظهر أن **معاناة أفلاطون الشخصية** وغمرة الإحداث التي لمسها بنفسه، وضجيج الحياة العامة بكل إملاءاتها وملابساتها التي خبرها منذ سن مبكرة، إضافة لتجاربه وخبراته الشخصية - بعد مغادرة أثينا واليونان كلها سواء في مصر أو في ايطاليا أو صقلية- قد أسهمت في صقل وإغناء مكونات شخصيته وإنضاج خبراته المختلفة، وتسلحه بكثير من المعارف والعلوم.

بشكل عام يمكن وصف الفترة التي كتب فيها أفلاطون "الجمهورية" بفترة تدهور في التاريخ اليوناني، فقد انتهت الحرب الأهلية بين أثينا وإسبارطة (431 – 404 ق.م) بالهزيمة الكبيرة لأثينا، وضعفت الدول اليونانية المستقلة نتيجة لتأثير الصراع الطويل وكثرة المنازعات الداخلية، بحيث أصبحت مطمعاً لغزوات الأجنبي، وقد كان أفلاطون في الثالثة والعشرين من عمره عندما وضعت الحرب أوزارها تاركة أثينا في حالة يرثى لها -سياسياً واقتصادياً واجتماعياً- وانعكس هذا على كتابات أفلاطون، إذ نلحظ مدى اهتمامه بالجوانب السياسية والتنظيم الاجتماعي وموضوع السكان؛ في محاولة منه لاستخلاص الدروس من هزيمة "أثينا" وانتصار "إسبارطة"؛ فعندما شرع في بناء مدينته الفاضلة (المثالية) كانت "إسبارطة" حاضرة في ذهنه واتخذها نموذجاً في بعض الجوانب وقام بالبناء عليها، خاصة فيما يتعلق بالسلطة وتوزيعها وتراتبها وتنظيمها في "إسبارطة، كما يبدو أن أفلاطون كان معجباً بالنظام "الأرستقراطي الأولجيباركي" الحاكم الذي كان سائدا في إسبارطة آنذاك، إذ كان يعتقد أن نظام التربية المتّبع في إسبارطة هو الذي مكنها من امتلاك أسباب القوة، وقد حاول أفلاطون بذلك وضع تصوراته ورؤاه وأطروحاته حول بناء دولة قوية متجانسة، قائمة على مبادئ "تسلطية" منطلقا من اعجابه في نظام التربية الذي كان سائدا في أسبارطة، ومن فكرة أن **الفرد تتنازعه ثلاث قوى داخلية هي** "القوة الشهوانية"، والقوة الغاضبة، والقوة العاقلة"، ولكل منها فضيلة، وينتج من خلال التوافق بين الفضائل الثلاث فضيلة رابعة هي العدالة، التي تعد من أهم فضائل الفرد والمجتمع (جيروم، 1986).

وقد اتبع أفلاطون **منهجاً فلسفياً عقلياً في تفكيره** وتحليله للقضايا والمسائل التي اعترضت حياته وفكره، وبذلك وصف بأنه من المفكرين النظريين التجريديين، كما غلب على فكره طابع المحاورة؛ إذ تتضمن محاوراته عرضا للمشكلة أو الظاهرة التي ينوي دراستها والبحث فيها، كما طغى على فكره أسلوب التحليل الدقيق والعميق للظاهرة قيد الدراسة، والتوقف عند كثير من حيثياتها وبصورة مستفيضة. وقد ترك أفلاطون بحوثا أساسية وهامة تدور حول ظواهر وجوانب ذات أبعاد اجتماعية وسياسية مختلفة، وإن كانت مؤلفاته -كما أسلفنا- تتسم بكونها على شكل محاورات يشترك فيها أستاذه سقراط، معتمدا في ذلك على المنهج القياسي، ويبدو أن **كتاب الجمهورية** يبقى مستأثرا بالنصيب الأكبر بهذا النمط من التفكير، وقد سعى أفلاطون من خلاله إلى وضع تصورات محددة لأسس قيام الجمهورية المثالية- أو المدينة الفاضلة- التي ينبغي أن تبتعد عن كل الآثام والصراعات التي كانت دائرة آنذاك، والتي اكتوت بها المجتمعات البشرية في تلك الحقبة الزمنية من تاريخ اليونان، والتي كان لها دور هام من وجهة نظر أفلاطون في بلورة أسس نهوض دولة المدينة، وما تقوم عليه من فضيلة وعدالة، دولة تشرف عليها حكومة الفلاسفة.

فالمدينة الفاضلة عند أفلاطون هي تلك المدينة التي تمتاز بالفضائل الأربعة الرئيسية وهي: "الحكمة، والشجاعة، والعفة، والعدالة" فالمدينة حكيمة بحكامها، مقدامة بجيشها، معتدلة بعفة أهلها، وعادلة حين يقوم كل فرد بالعمل الذي يصلح له، ويوضع الرجل المناسب في المكان المناسب (أفلاطون، 2009). وهي نفس المبادئ العامة التي تقوم عليها نظريته في الجمهورية، **أما "محاورة القوانين" ففيها تفصيل للشرائع التي يجب على الحاكم إتباعها**، ومهما تكن الأسباب التي دفعت أفلاطون لكتابة "القوانين" بعد "الجمهورية"، فإن الجمهورية تبقى هي المدينة الفاضلة، و"القوانين" تبقى هي الدولة التي تليها بالأفضلية، وكلاهما فاضل ينشد العدل، ويطالب بالسمو و"بتعلم الحكام" (عبد الحي، 1996).

يتضح مما تقدم مدى اهتمام أفلاطون ورغبته الشديدة بالارتقاء بدولة أثينا من الحضيض الذي انتهت إليه، ولقد بدأ أفلاطون من المبدأ نفسه الذي انتهى إليه أستاذه سقراط بأن "الفضيلة هي المعرفة"، وانتهى إلى ضرورة أن يتولى الحكم أكثر الناس معرفة أي أفضلهم، ويمكن القول إن أفلاطون قد قصد بالفضيلة تلك "الخاصية" التي تهيئ لأي شيء أو أي شخص أن يوصف بأنه طيب وخير (برنيري، 2002).

أما "أرسطو طاليس" فقد ولد سنة 384 (ق. م) في مدينة ستاجيرا المقدونية، وهاجر إلى أثينا سنة 367 (ق.ب)، ليدرس الفلسفة على يد أفلاطون، حيث تأثر بالأفكار التي كانت سائدة آنذاك، هو ثالث المفكرين العظام الذين عاشوا في أثينا، ونتيجة إسهاماته الكبيرة في الفكر الفلسفي فقد لقب "بالمعلم الأول" ولد خارج أثينا، ولكنه أوفد إليها في الثامنة عشرة من عمره ليتلقى

العلم على يد أفلاطون في الأكاديمية التي قضى فيها عشرين عاما، وأخرج خلال تلك الفترة كتابه عن تصنيف الحيوان، وأشتهر أرسطو بأسلوب "المحاضرة " المعروف بدقته، وتميّزه الأدبي، واتّسم منهجه في البحث باتكائه على اتّجاه واقعي استقرائي، وسعيه لمعالجة العلوم الإنسانية التي كانت سائدة في عصره، كما أعتمد في منهجه هذا على الترتيب المنطقي، وعلى الملاحظات العلمية الدقيقة، التي تعتمد على التحليل واستخلاص النتائج (الخشاب، 1966). وقد شغل أرسطو عدة مناصب، أهمها اختياره معلما "للإسكندر المقدوني" سنة 343 ق. م، كما افتتح مدرسة خاصة في أثينا، لكنه أضطر لتركها وترك كل مصالحه فيها بعد موت الاسكندر الأكبر، نتيجة لنقمة الناس في أثينا على المقدونيين.

وخلافا لأستاذه أفلاطون، فقد **صنف أرسطو السكان** تصنيفات متعددة على أساس "وحدات المجتمع الذي قسمهم إلى (أسرة، قرية، مدينة)"، وعلى أساس المهن "مهن طبيعية- مثل الصيد والزراعة - ومهن غير طبيعية مثل التجارة والصناعة"- وقام كذلك بتقسيم السكان على أساس (العمر والجنس)، وفرق بين الرجال والنساء بناء على الاستعدادات الجسمية والعقلية لكل منهما، واشترط أرسطو بهذا السياق أن يكون مواطنو الدولة المنشودة من الإغريق، لأنه يعتقد أنهم وحدهم هم الذين يجمعون بين حيوية الشعوب الشمالية وذكاء الشعوب الشرقية (عبدالفتاح، 1996ب).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفكر اليوناني تميز -بشكل عام- بأنه كان **تابعا للفلسفة الميتافيزيقية** (علم ما وراء الطبيعة)، وتمحور حول **وضع رؤى وتصورات حول العالم والحياة وسعادة الإنسان**، وكأن الغاية الوحيدة لهذا الفكر **بناء المدينة الفاضلة**، التي تتحقق من خلالها سعادة المواطنين، وفي إطار هذه الرؤى كانت نظرة هؤلاء الفلاسفة للفرد تنحصر في **إطار "المدينة"** التي تمثل لهم المواطنة والمشاركة الاجتماعية والسياسية، ولا غرابة أذن أن يتسم فكر اليونان السكاني، بأنه فكر يميل للابتعاد عن الواقعية، بل إنه كان فكرا مستغرقا- في كثير من جوانبه- في عوالم الخيال، كما هو الحال في فكر أفلاطون السكاني، كما أنه كان فكرا يميل إلى **التجريد والإطلاق**، وقد ساعد على ذلك **الطبيعة "الايكولوجية" والجغرافية للمدن اليونانية** التي كانت تتناثر بين الوديان والجبال وما جاورها من جزر، إضافة لما كانت تتمتع به هذه المدن من استقلال واكتفاء ذاتي؛ ما أفسح المجال أمامها لتطوير أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة، وتأمين الحماية لمواطنيها. وقد تميز فكر اليونان السكاني**"بالحرية"**؛ إذ كانت الحرية شعار الحياة اليونانية القديمة، ما أثّر بشكل مباشر، في دراستهم وتحليلهم للظواهر المختلفة، بل ذهب بعض الدارسين إلى الزعم إن **عدم وجود دين**

رسمي للدولة يعدّ سببا أخر لتلك الحرية التي كان يتمتع بها اليونانيون، ويعدّ من المحركات الهامة التي أسهمت في نشأة الفلسفة اليونانية وتقدمها، كما يرجع البعض **اتساع هوامش الحرية** لدي اليونان، إلى اعتمادهم على نمط الإنتاج الزراعي الذي كان سائدا في تلك الفترة، الأمر الذي عمق نظرتهم إلى الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة لتأخذ طابعا استاتيكيا فيه كثير من الثبات والجمود (أبو ريان وعطيوي، 1999).

وعلى الرغم من **توسع اليونان القدماء في الاستعمار** إلا أنهم كانوا يخشون الزيادة السكانية الناجمة عن كثرة النسل، لذلك فقد عمدوا إلى **إتباع طرق مختلفة للحد من نموهم السكاني وإبقائه ضمن مستوياته المنشودة**، فالفكر السكاني القديم -كما توضحه كتابات الفلاسفة الإغريق- كان يتميز بمناداته المستمرة بأهمية إيجاد علاقة متوازنة **بين حجم السكان وأهداف المجتمع**، كذلك بين القيم المرغوبة من قبل المواطنين ورفاهيتهم، وقد نادى رواد هذا الفكر بأهمية التنظيم الاجتماعي والسكاني على أساس وحدة المدينة؛ الأمر الذي أدى إلى تشابه أبناء المدينة الواحدة، ما أتاح الفرصة لتراكم مزيدا من الأفكار والرؤى والأطروحات واتجاهها نحو بلورة مفاهيم محددة إزاء علاقة مساحة الأرض بعدد السكان، وقد لقيت مثل هذه الأفكار اهتماما واضحا من قبل الفلاسفة اليونان (ربيع، 1994).

وبصورة عامة يبدو جليا مدى الاهتمام الذي أولاه فلاسفة اليونان بقضايا النمو السكاني وما يقترن بها من أبعاد وإشكاليات، كإشكالية زيادة السكان ضمن نطاق الدولة أو نقصانهم، والعوامل المؤدية إليها، والإشكالية المتمثلة بالحجم الأمثل للسكان، ما أفسح المجال لتعدد وتنوع الطرق والإجراءات التي أتبعوها للحفاظ على مثل هذا الحجم.

عوامل نشأة الفكر السكاني لدى كل من أفلاطون وأرسطو:

درس أفلاطون **الجماعة** في "المجتمع الإثني" في محاولة لمعرفة طبائعهم وأسرارهم، وتفسير أصل الدولة وأسباب نشأة المجتمع، والنظم التي تقوم عليها، وخلص إلى أن نشأة الدولة جاءت محصلة **لتزايد أعداد الناس وما استتبعه من تباين حاجاتهم ورغباتهم**، إضافة إلى عجز الفرد عن سد هذه الحاجات والرغبات بصورة منفردة، ما يعزز النظر إلى عنصر "حاجة الفرد للآخرين" كعنصرا فاعلا ومدخلا هاما في تفسير نشأة المجتمع بنظر أفلاطون، فتزايد أعداد السكان استوجب عليهم اللجوء إلى التعاون لإشباع حاجاتهم المتجددة والمتنوعة، وارتهن بذلك عقد الاتفاقات والممارسات المشتركة والتعاقدات بين الناس، وبهذا السياق فإن الدولة من وجهة نظر أفلاطون نشأت كوسيلة لإشباع حاجات الناس المختلفة **نتيجة لتزايد أعدادهم**، وتتمثل وظيفتها بتوفير الوسائل والطرق التي يمكن أن يتعاون الأفراد من خلالها فيما بينهم، ويتم تبادل

حاجات الناس داخلها، مما يوضح ان تماسك السكان داخل نطاق الدولة قائم على التكافل والتضامن بين الأفراد ومرهون بقيام كل فرد بأداء وظيفة معينة، بعيدا عن وطأة مشاعر القهر والخوف، وأكد أفلاطون بهذا السياق أن تزايد أعداد السكان كان أساس ظهور التخصص وتقسيم العمل في المجتمع، ومن هنا فقد ظهرت الحرف والفنون المختلفة (أفلاطون،2001)، ويمكن القول هنا إن أفلاطون قد وقف على حال السكان وعلاقته بنشأة المجتمع، وتعمق في فهم وتوضيح أسباب العوامل المساهمة في ذلك، وخرج بنظريته التي تقوم على ثلاثة مبادئ: "التخصص في العمل، والتربية، والحاكم الفيلسوف" (ربيع، 1994).

فالسكان في الدولة حسب مفهوم أفلاطون ينضوون تحت نظام من الخدمات المتبادلة، فلكل عضو فيه حقوق وواجبات، ومهمة الدولة تتبدى هنا من خلال سعيها لتحقيق التوافق، وتوزيع الأدوار بين المواطنين داخل الدولة حسب تباين قدراتهم ومواهبهم، وتقسيم العمل فيما بينهم، ويقول أفلاطون في ذلك "إن إنتاج الفرد يكون أكثر جودة حين يعمل عملاً يتفق مع استعداداته الفطرية والطبيعية، خاصة وان الدولة نشأت أصلا لتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين، ولتسهيل تبادل الخدمات، ولتحقيق التوافق والانسجام بين الناس، ولحمايتهم وتنظيم شؤونهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية" (بركات، 1986).

يلاحظ من خلال القراءة التقيمية لفكر أفلاطون حول السكان وتنظيم حياتهم، أن كثيرا من أطروحاته كانت تنطلق من تأكيدها على أهمية توفير نظام حياة للمواطنين اليونان، بحيث يكون أكثر ملائمة للحياة المثالية التي يطمح إليها؛ إذ أكد أفلاطون في هذا السياق أن أهم ما يعيق تحقيق حياة مثالية للمواطنين هو "الواقع الاقتصادي والشهواني للإنسان" واقترح بهذا الخصوص فكرتين تصبان في مصلحة النظام الاجتماعي هما:-

1. **تحريم الملكية الخاصة على الحكام** (سواء كانت عقارات أم أموالا منقولة)، بالإضافة إلى تأكيده على ضرورة عيش المواطنين في معسكرات لكي لا تشغلهم ملكياتهم عن أداء واجباتهم تجاه الدولة.
2. **إلغاء الزواج الأحادي الدائم**، والاستعاضة عنه بالزواج الموجه وفقا لمشيئة الحاكمين، وذلك بهدف إنتاج سلالات صالحة وقوية، حيث ينظر أفلاطون إلى العاطفة العائلية الملازمة لنمط الزواج الأحادي (القائم على الاختيار والانتقاء) كمنافس قوي للولاء والانتماء للدولة، باعتبارها ستكون سببا لانشغال الأفراد عن القيام بأدوارهم بتفان وإتقان، لكنه لم يمانع لبعض الشرائح الاجتماعية الأخرى من الاحتفاظ بحقهم في الزواج الاختياري، وحقهم في الاحتفاظ بأسرهم وعائلاتهم (أفلاطون، 1994).

كما يبدو أن كثيرا من أطروحات أفلاطون -في كتابه الجمهورية- كانت تتمحور حول **فكرة الدولة المختلطة** التي تقوم على توازنات بين طبقات المجتمع، مستندا في ذلك إلى دستور صيغت مواده بعناية، **وحول وجود حكومة ارستقراطية** تقوم على فصل السلطات، حكومة يقوم عليها الفلاسفة، وتقوم على "مشاعة النساء والأموال والملكية العامة"، واعتماد هذه الأسس كأهم الأركان والعوامل التي يمكن أن تسهم في تحقيق نشأة المجتمع ووحدة الدولة وتماسكها (بركات، 1986).

وفي ضوء ذلك، درس أفلاطون العامل السكاني في محاولة للفت النظر لأهمية الدور الذي لعبه هذا العامل في عملية التطور المجتمعات، وتحولها من مجتمعات بسيطة إلى مجتمعات مركبة، وهو بهذا يعد بحق من أوائل الرواد الذين حاولوا تحليل المجتمع ودراسته **كوحدة عضوية كاملة**، إذ نزع إلى تشبيه الفرد بالمجتمع، فالمجتمع بنظره يتكون من **ثلاث طبقات: "طبقة العمال وطبقة الجند وطبقة الحكام"**، ويرى أن لكل من هذه الطبقات فضيلتها، وبين كذلك بأنه خلال عملية التوافق بين هذه الطبقات الثلاث ستسود الفضيلة والعدالة -التي تعد غاية كل حكومة صالحة، ويؤكد أفلاطون هنا أن المجتمعات الإنسانية جاءت نتاج **لطبيعة الإنسان النازعة إلى الاجتماع** ولا تحتاج إلى إرادة التعاقد بين البشر، لأن الفرد لا يمكن له أن يعيش إلا في مجتمع- سواء كان هذا المجتمع أسرة أم مدينة- **ويؤكد أفلاطون** هنا أن تطور المجتمع يسير من **البساطة إلى التعقيد**، كما يرى أن الناس تآلفت أولا على شكل جماعات صغيرة متعاونة سعياً لتوفير المأكل والمسكن والملبس، ثم بسبب تزايد أعدادهم نشأت الاتفاقات المشتركة والتعاقدات فيما بينهم حتى شكلوا مدينة، وبسبب عدم قدرة المدينة على تلبية حاجات مواطنيها المتزايدة والمتنوعة، لجأ سكانها لمهن أخرى مثل التجارة والملاحة، وهكذا نشأت المدينة الأولى **"مدينة الفطرة"** حسب تصورات أفلاطون (Yves, 2002)، ويلاحظ هنا مدى تركيز أفلاطون على **مسألة تزايد أعداد السكان** التي ربطها بتزايد حاجاتهم وتنوعها، وقرنها بزيادة ميلهم للترف والفن، وما تبع ذلك من نشوء المدن وتنوع المهن واستحداث كل ما هو جديد لإرضاء رغبات الناس، وتوقع بهذا الخصوص بأنه إذ استمرت اتجاهات الزيادة السكانية على هذا المنوال فسوف تضيق الأرض بمن عليها؛ فتنشب الحروب وتتقاتل الجيوش، وهنا تظهر المدينة الثانية وهي **"المدينة المتحضرة"**، وهي مدينة ذات طابع عسكري صرف، وقد أعطى أفلاطون لها ثلاث وظائف: "الإدارة والدفاع والإنتاج" وتتميز هذه الوظائف بكونها متباينة، لذلك فهي ستنعكس على تركيبة السكان وتقسيماتهم حسب وظائفهم وحاجاتهم داخل المدينة، حيث يعيشون في طبقات متفاوتة

لكل طبقة وظائفها وحاجاتها الخاصة، ما يؤكد أهمية العامل السكاني ومحورية دوره في فكر أفلاطون (رشوان، 2002).

المدينة الفاضلة بنظر أفلاطون (أو كما يصورها) تتضمن جماعة من الأفراد الأحرار المتساويين الذين يرتبطون فيما بينهم بأواصر الأخوة والمحبة، الذين يسعون إلى تحقيق وظيفة محددة في ظل طائفة من القوانين العادلة التي تقوم بوضعها طبقة الحكام، وضمن نطاق هذه **المدينة الفاضلة** فإن أهلها لا يغرقون في الملذات والجاه والمال، ولا يتخذون من الحرب غرضاً ذاتياً يسعون إليه، بل إنهم يعيشون في أسرة واحدة دعامتها العدالة والسعادة، **فغاية الدولة في نظر أفلاطون** تنظيم السكان وتلبية حاجاتهم المتزايدة والمستجدة، وتهيئة الظروف لتحقيق الفضيلة عبر عملية التربية التي تعد الأداة والوسيلة لتحقيق هذه الغاية (Coser, 1983).

أما بالنسبة لأرسطو، فقد دعا بهذا الخصوص إلى **أهمية الاكتفاء الذاتي للسكان ضمن نطاق هذه التجمعات**، وأكد بهذا الصدد أن ذلك لا يتحقق إلا داخل نطاق الدولة، وبهذا المقام يخلص أرسطو إلى نتيجة مفادها أن **الدولة هي عمل من أعمال الطبيعة**، وأن الإنسان هو في النهاية "حيوان اجتماعي"، وأن الدولة سابقة على الفرد لأن الدولة هي الكل، وما الفرد إلا جزء من هذا الكل، والكل هنا سابق على الجزء، فالدولة بنظره تتكون من مجموعة من الأفراد يختلفون اختلافا ظاهريا فيما بينهم، والدولة من وجهة نظر أرسطو تتكون من مجموعة من الأفراد أو العناصر المختلفة المتباينة، ولتحقيق وحدة الدولة يفترض ترتيب هذه العناصر المختلفة وتنظيمها وخلق حالة من الانسجام والتماسك والتعاضد فيما بينها، وبهذا الخصوص يؤمن أرسطو بأن صلاحية الدولة وقوتها ترتهن إلى حد بعيد بهذه العناصر، ويرى بأن "الرجال عماد الحياة السياسية والنساء يؤلفن نصف الأشخاص الأحرار، وينبغي أن تكون تربية الأولاد متفقة مع أهداف النظام السياسي، فالدولة من وجهة نظر أرسطو هي وحدة اجتماعية سياسية تتألف من جميع المواطنين بقصد الاكتفاء الذاتي للجميع (أرسطو، 2008). وفي تحديد **أرسطو للمواطنين** فهم من يتبقى بعد **استبعاد الفلاحين والصناع والعمال** منهم- حيث ينصرف هؤلاء إلى حاجاتهم اليومية، أما العبيد فترتكز وظيفتهم على القيام بالأعمال الصعبة التي تحتاج إلى جهد عقلي، **فالمواطنون برأيه** هم الأفراد الذين يتمتعون بالاستقلال الاقتصادي، والذين يسهمون في خدمة المصالح المشتركة للمجموع، وهم غير مضطرين لأن يحنو قاماتهم لتلك الأعمال الشاقة التي يقوم بها الفلاحون والصناع والعمال(الخشاب، 1966)، هذا وقد فضل أرسطو الطبقة الوسطى باعتبارها أصلح من غيرها في إدارة شؤون الدولة، أما الأساس الذي استند عليه هذا النظام من وجهة نظره فهو "كثرة عدد أفراد هذه الطبقة"، بحيث تجعل لنظام الحكم قاعدة شعبية، ذات مصالح اقتصادية

محدودة ودقيقة، فلا تخضع لطبيعة المواطنين، وليست ذات طبيعة جاهلة فتنزل الحكم إلى مستوى "الدهماء" (Popper, 1966).

وتجدر الإشارة بهذا السياق إلى أن فكر أرسطو السكاني قد اعتمد على منظور اقتصادي يقوم على توزيع الثروات معتبرا أن **وجود الثروة والملكية شرط أساسي للحياة الاجتماعية والسياسية للسكان**، مما يشير إلى رفضه لأفكار أفلاطون حول "شيوعية الملكية" بشكل قاطع وكلي؛ وأكد بهذا الخصوص ضرورة تقسيم الطبقات في المجتمع بناء على أساس تقسيم العمل والأنشطة داخل المجتمع، ويمكن الإشارة هنا إلى إن أرسطو ينفرد دون مفكري عصره بالتعمق بشؤون الأسرة، وفي تقديم رؤى وأطروحات كان لها أسهام كبير في بروز وإرساء دعائم علم اجتماع العائلة المعاصر (كرانستون، 1996).

الأبعاد والجوانب المرتبطة بفكر أفلاطون وأرسطو السكاني:

اهتم أفلاطون بشؤون الأسرة ودراسة مقوماتها وناقش تفصيلات كثيرة، تتعلق بكافة عناصرها والعمليات الممكن أن تتخللها ابتداء من "الزواج، والطلاق، وإنجاب الأطفال، وتنظيم للنسل"، وقد لمس بعمق فكره الأسرة في النظام الاجتماعي وأهميتها ومبلغ ارتباطها بالتقدم والتطور الممكن أن يصيب هذا النظام، وبصورة عامة فقد صنف أفلاطون الأسرة إلى صنفين رئيسيين هما:-

أولا: الأسرة في طبقة الشعب، وترتكز على وحدانية نظم الزواج الذي يقوم على التعاقد المشروع بين طرفي العلاقة الزوجية (الزوج والزوجة)، وقد حدد ضمن هذه الأنماط الزواجية حقوق للزوجين مثل حق الطلاق شريطة ألا يهدد كيان الأسرة وتماسكها، خاصة وأنه من دعاة تقديس الروابط الزوجية بالذات لدى "طبقة الشعب من الحرفيين" **وهي طبقة تغلب عليها "العشوائية، وإتباع السلوكيات الشعبية والأخلاق التقليدية، وتعنى بالمنافع المادية، من زراعة ونجارة وصناعة"**، فتكوين الأسرة برأي أفلاطون مباح لهذه الطبقة مع شيء من المراقبة، وذلك للحد من الزيادة المبالغ فيها في عدد السكان، واشترط بهذا الخصوص ضرورة الإقلال من تزويج الرجال من الفئات الدنيا من مثيلاتهم من النساء، "فإن ولد للشعب أطفال في غير الزمن المحدد لهم أعدموا كما يعدم الطفل ناقص التركيب والمشوه، أو يتم إخفاؤهم في مكان بعيد عن الأعين"، فالغاية دائما أن **يبقى عدد السكان في المستوى الذي يكفل سعادة المدينة وقيمها الأخلاقية**، وهو هدف يجب أن يضعه الحكام دائما نصب أعينهم.

يلاحظ مما تقدم بأن أفلاطون قد سمح فقط لأفراد طبقة **الشعب** بتكوين الأسر، شريطة أن لا يزيد عدد أولادهم عن حد معين تقرره الدولة، كما سمح لهم بالملكيات الخاصة، بحيث لا تزيد ممتلكاتهم هذه على الحد اللازم لمعيشتهم بصورة مقبولة ومعتدلة (فينيكان، 1994).

ثانيا: الأسرة في "طبقة الحرس": أشار أفلاطون بهذا الخصوص إلى ضرورة حرمان أفراد هذه الطبقة "طبقة الحرس" من الملكية الخاصة، وأن يتم تجريدهم من الحق في تكوين الأسر بالمعنى المعروف وما تتضمنه من عمليات بيولوجية واجتماعية مثل (الزواج وإنجاب الأطفال وتربيتهم)، وفي الوقت نفسه أباح لهم الشيوعية الجنسية (بمعنى أن يباح للحرس الذكور ممارسة العلاقات الجنسية مع الحارسات الإناث ليصبح ذلك حقا مكتسبا ومشروعا لهم)، وقد حدد مثل هذه العلاقات الجنسية بين أفراد طبقة الحرس بمجموعة من الاعتبارات منها "ضرورة وجود عقود زواجية مؤقتة بين الجنسين، بحيث تقوم هذه العقود على شرطي **"الكفاءة والحاجة"**؛ فشرط **الكفاءة** جاء لضمان الحصول على نسل قوي، أما شرط **الحاجة** فقد جاء لضمان عدم الإسراف في الذرية والنسل (أفلاطون، 2008)، وقد نوه هنا لأهمية تجنب الإخلال بتوازن الدولة وتماسكها، **وبضرورة عدم الإخلال بالحد الأنسب من السكان**، ولعله بهذا الوصف يعد أول وأقدم فيلسوف يتنبه لمثل هذه المسائل "أي التوازن بين مساحة الأرض وعدد السكان"، ويدعو لضرورة أمساك الدولة بالقرارات الإنجابية لسكانها، وجعلها شأنا مجتمعيا بالدرجة الأولى، كما يمكن اعتباره كأول المشرعين والداعين بصراحة لمسألة تحديد النسل (الخشاب، 1966).

ففكرة الزواج عند أفلاطون لم تكن إشباعا لرغبات شخص محدد أو لحاجة بيولوجية عند الإنسان، بل كانت شأنا مجتمعيا تهدف لدفع الفرد للقيام بواجبه نحو الدولة سعيا لضمان استمرارها وبقائها وإمدادها بعناصر جديدة، وقد أضفى أفلاطون على هذا **الواجب مسحة دينية**، فهو "واجب ديني تكمن فيه مصلحة الأسرة ومنعة الدولة وبقاؤها"، فيقول في ذلك بأن**:** "الزواج هو طريق الجنس البشري إلى الخلود، فلا بد للرجل أن يؤكد طبيعته الخالدة أن يترك أطفالا وأحفادا ليخدموا الله من بعده"، فالأسرة ضمن نطاق هذه "الاتحادات الزواجية" يفترض أن يناط بها مهام كثيرة إضافة لمهمة إمداد وتغذية المجتمع بأعضاء جدد لحفظه واستمراره، إذ يؤكد أفلاطون بهذا الخصوص بأنه "من الكفر أن يحرم الرجل نفسه من هذه النعمة أي عدم قيامه بالبحث عن زوجة لإنجاب الأطفال، "فمن أطاع القانون فلا لوم عليه، ومن عصاه دفع غرامة -حتى لا يخيل إليه أن **العزوبية** سوف تجلب له الراحة والمنفعة". ويبدو أن أفلاطون ذهب إلى حد **فرض الغرامات على كل من يرفض الزواج أو من يفشل فيه**؛ فهو يبين بهذا الشأن بأن الإخلال بهذين الشرطين سيرتب

عليه أن يقوم حارس معبد "الآلهة هيرا" بجمع الغرامات المفروضة على من يفشل في الزواج أو من لم يتزوج في السن المحددة، كما تفرض الغرامات على أصحاب المهور الباهظة، وكذلك على الشباب الذين يمتنعون عن الزواج، **ففرضوا على الرجال الذين بلغوا سن الخامسة والثلاثين ولم يتزوجوا أن يدفعوا ضريبة أسموها آنذاك "بضريبة الهناء"**، على اعتبار أن **العزوبية في المجتمع اليوناني** كانت تعد **نوعا من الأنانية المفرطة** (الخشاب، 1966)، ومن هنا يمكن إدراك أهمية الاعتبارات التي كان يضعها المجتمع اليوناني على مسألة الزواج وتكوين الأسرة، أما في حالة امتناع الفتاة عن الزواج فيلاحظ عدم وجود نص واضح حول هذا الموضوع، وكأن ذلك ليس في الحسبان؛ فالفتاة لابد لها أن تتزوج في نهاية المطاف، ولا يحق لها رفض الزواج، وما ينطوي عليه من مسؤوليات.

شروط ومضامين فكرةالزواج عند افلاطون وارسطو:-

يبدو واضحا سعي أفلاطون في معظم كتاباته وتوجهاته نحو رسم **ملامح "المدينة الفاضلة"**، وتأكيده على مسألة شيوعية النساء في طبقة الحرس، وتنظيمها في طبقة الشعب، واستند في رأيه هذا إلى أن عملية الزواج- وما ينتج عنها من إنجاب للأطفال- هي عملية حيوية وذات مردود اجتماعي وديموغرافي وسياسي هام بالنسبة لدولة أثينا، وعلى أساسه فقد افترض أن تتم **عملية الزواج عن طريق الانتخاب** الذي تقوم به الدولة، وتهدف من خلاله إلى الحفاظ على نقاء طبقة الحرس وإعادة إنتاجها واستمرار مزاياها، خصوصا تلك المزايا المتعلقة بصحة عناصرها العقلية والجسمية، وبين بهذا الخصوص أن **عملية الانتقاء يجب أن تتم من خلال عملية الانتخاب**، أي بانتخاب أفضل المواطنين من الحرس والحارسات **وفي مواسم معينة** -كما يحدث تماما في عالم الحيوان- فيضمن من خلال عملية الانتقاء هذه الحفاظ على وحدة الدولة بإزالة أسباب الصراع منها، ولا يكفي تعليم الطفل تعليماً حسناً، بل ينبغي أن نختار له أبوين قويين صحيحين، فيقول بذلك: "إذا كنت مشرعا فعليك أن تختار للرجال الذين انتقيتهم أقرب النساء إلى طبيعتهم، لماذا لا فنحن إذا كنا ممن يقتني الخيل وكلاب الصيد والطيور الأصيلة، أفلا نحرص على أن يتناسل الأصلاء، إذن لا بد من أن يتزوج النوع الرفيع من الجنسين على أوسع نطاق ممكن، وأن يتزوج النوع الأدنى على أضيق نطاق ممكن" (أفلاطون، 2008)، ولا بد من التأكيد هنا بأن أفلاطون قد شدد موضوع شيوعية النساء والتي حصرها في طبقة الحرس -كما أسلفنا- مستندا بذلك إلى أهمية الوظائف التي يمكن أن يقدموها للمدينة كوظيفتي **(الإدارة والدفاع)**، أما **وظيفة "الإنتاج"** فمتروكة للشعب (من زراع وصناع ونجارين) الذين يحق لهم أن يمتلكوا مصادر الإنتاج وآلاته ملكية خاصة، ويقترح بهذا الشأن تدابير اقتصادية محددة يهدف من خلالها إلى الحيلولة بين

السلطة التنفيذية (التي هي بيد الحرس) وحيازة المال الذي قد يفسدهم ويدخل الصراع إلى نفوسهم.

وتتمحور رؤية أفلاطون في **شيوعية النساء** في طبقة الحرس بقوله: "إن النساء حراسنا يجب أن يكن مشاعا للجميع، فليس لواحدة منهن أن تقيم تحت سقف واحد مع رجل بعينه، وليكن الأطفال أيضا مشاعا بحيث لا يعرف الأب ابنه ولا الابن أباه" وكأنه يدعو هنا وبصورة صريحة لإلغاء الأسرة بين أفراد الحرس، وبمعنى أخر فكأن أفلاطون يدعو لإلغاء نظام الزواج الفردي وجعله زواجا منتخبا ومرتبا من قبل الدولة، وجعل هذه الزيجات الموجهة -التي تشرف عليها الدولة والتي تنظمها في مواسم معينة، وما يترتب عليها من مسؤوليات سواء على الرجل أو على المرأة- تقع كاملة على عاتق الدولة (أفلاطون، 1994).

وقد دعا أفلاطون لتقييد عملية الزواج بين أفراد طبقة الحرس، وعين فصولا خاصة لها- آخذا بعين الاعتبار محدودية الفترات التي يمكن أن تكون فيها المرأة مهيأة للحمل والإنجاب، والتي حصرها قبل سن الخمسين للمرأة والسبعين للرجل، وأشار بهذا الشأن إلى أن أقوى الروابط التي تجمع بين الرجال والنساء الذين يتزوجون تحت إشراف الدولة هي "رابطة الحب" **ولم** يقصد بها تلك **العواطف الرقيقة التي تربط بين الرجل والمرأة**، بل ذلك الحب الشهواني الذي يقتصر على **إشباع الغرائز الجنسية إشباعا حيوانيا** "لدى الحرس والحارسات"، فهذه الزيجات بنظر أفلاطون من أقدس ما يكون، لأنها كما يرها من شأنها أن "تجلب أفضل النتائج على المجتمع اليوناني، مما يدفعه للتأكيد مرة أخرى أفضلية هذه الأنماط الزواجية وما يجري من خلالها من عمليات تدخل إنساني في عملية التناسل التي تتم على عكس ما يجري في عالم الحيوان (أفلاطون، 2009).

أما بالنسبة **لمسألة الإشراف على عملية الزواج** فقد طالب أفلاطون بأن تقوم الدولة باختيار مجموعة من النساء العجائز للإشراف على مثل هذه العملية، على أن تجتمع هذه المجموعة يوميا في معبد الآلهة للتباحث في أمور الزواج وتدابيره، أو فيما يتعلق بعملية الإشراف على الزوجين، والتي عادة ما تستمر لمدة قد تصل إلى عشر سنين في حالة كان الزواج مثمرا وأنتج ذرية، أما إذا لم يتكلل هذا الزواج بإنجاب ذرية فسوف تنصحهم النساء المشرفات والأقارب بضرورة الطلاق لمصلحتهما معا (أفلاطون، 2008) يبدو مما سبق، أن **مهمة النساء المشرفات** تتمثل أيضا بالإشراف على **عملية التناسل** التي تتم داخل "الاتحادات الزواجية" المرتبة من قبل الدولة؛ سعيا للمحافظة على عدد السكان، وللتأكيد فيما إذا كانت هذه الزيجات في صالح الأسرة والدولة أم لا، ويرى أفلاطون بأن الهدف من مثل هذه الزيجات كان دائما لصالح الدولة، ويقول في ذلك: "سوف تدخل النساء المشرفات بيوت المتزوجين من الشباب وتعمل على وقف

حماقاتهم وأخطائهم... مرة بالتهديد ومرة أخرى بالترغيب، فإن فشلن في ذلك ترفع الأمور إلى حراس القانون، وسوف يمنع الحرس هذه الحماقات"، ويجعل أفلاطون مسؤولية ذلك على عاتق الحكام الذين يجب أن يحرصوا قدر الإمكان على **المباعدة بين الأنواع الوضيعة** من الذكور والإناث (دون إشعارهم بذلك)، بهدف الحفاظ على أصالة السكان، وكأنه يؤكد بذلك أهمية تيسير وقوع عملية الاقتران بين الأصلاء من الجنسين، أما ذوو السلالات المنحدرة والضعيفة فلا ينبغي تسهيل ارتباطهم مع الأعلى منزلة، ويقول في ذلك "أجل فإذا أردنا الاحتفاظ للقطيع بأصالته، فلا بد من تربية الأطفال من "النوع الرفيع" من الأزواج والزوجات، وإهمال أطفال النوع الأدنى، وينبغي أن لا يعلم أحد غير الحكام سر هذا الإجراء، وينبغي جعل هؤلاء الضعاف يعتقدون أن سبب ذلك هو سوء حظهم، وليس تدابير الحكام".

وقد طالب أفلاطون أيضا **بمكافأة الرجال الشجعان والأبطال** عن طريق السماح لهم بممارسة الجنس مع أكبر عدد من النساء الحارسات، سعيا لاستخلاص نسل قوي منهم، الأمر الذي يؤكد وضوح رؤية أفلاطون وأهدافه تجاه مسألة الاختيار والانتقاء عند عقد الزواج لما تنطوي عليها من أثار إيجابية في نوعية الثمرات المتأتية من هذه الروابط "الزواجية"، أما فيما يتعلق بأطفال المواطنين الأقل منزلة، وأولئك الذين يولدون وفي أجسامهم عيب أو تشوه، فدعا لضرورة التخلص منهم، أو أن يوضعوا في مكان خفي بعيدا عن الأعين خارج المدينة (أفلاطون، 1994).

وبصورة عامة يتضح أن أهم شروط أفلاطون بخصوص **مسألة العلاقات الجنسية** بين الجنسين من أفراد طبقة الحرس وما يتخلله من عمليات إنجاب، أن تتم هذه العمليات البيولوجية داخل أطار "اتحادات زواجية محكمة من قبل الدولة"، بحيث يتوخى من خلالها اتصال نساء صحيحات برجال أصحاء، بل والسعي إلى تيسير كل السبل لترتيب وقوع ارتباطات بين الأصلاء من كلا الجنسين، وهكذا يمكن للدولة أن تضمن الحصول على أفراد مختارين وراثيا، وبالتالي إمداد المجتمع بجيل سليم قوي قادر على تحمل المسؤولية.

أما فيما يتعلق بمسألة **رعاية وتربية الناتج من الأطفال**، فقد دعا أفلاطون لأهمية أن تتولى **الدولة تربيتهم**، إذ إن الابن سيكون ابناً للجميع، فلن يتعرف الرجال أو النساء على أبنائهم، وبالتالي يتفرغ "الحرس" لتأدية مهامهم السياسية والعسكرية (في غير مواسم الزواج)، وبالتالي القيام بواجباتهم تجاه المجتمع على أكمل وجه، وبهذا المقام طالب أفلاطون بضرورة فرض **تدابير صارمة تحول دون معرفة الأمهات لأطفالهن** وذلك خشية أن يؤدي انجرافهن وراء عواطفهن تجاه الأبناء، إلى التخلي عن مسؤولياتهن تجاه مجتمعهن، أو تجاه الحفاظ على وحدة الدولة، وقد اقترح سعيا لإيجاد أفراد أكفاء وجيل قادر على حماية مجتمع أثينا أربعة أمور، **أولا**: اشتراكية

النساء والأطفال، فجميع النساء هن زوجات لجميع الرجال، إذ يربى الأطفال معاً على "النحن" بشكل لا يعرف أي شخص من هما أبواه أو من هم أبناؤه، أما أولئك الذين يولدون من زيجات لم يقرها الحاكم فيعدون أبناء (غير شرعيين)، **ثانيا**: تأكيده على أهمية وضرورة التمارين الرياضية والخلقية للرجال والنساء، **ثالثا**: أكدّ أفلاطون على أهمية التربية العلمية السياسية للمواطنين داخل الدولة، **رابعا:** تأكيده على أهمية تأمين قيادة الدولة من قبل الفلاسفة؛ ففي منظور أفلاطون، فأن الفلاسفة هم أعظم الناس وفيهم الصفوة المختارة، بفضل ثقافتهم وحرصهم على المعرفة، وقد أشار هنا إلى أن **الدولة لا تصلح إلا إذا حكمها فيلسوف أو إذا درس الحاكم الفلسفة**، وبذلك تتحقق الجمهورية أو المدينة الفاضلة. وبين بأنه للوصول إلى الدولة الفاضلة ينبغي أن يربى الشعب تربية واحدة، فينتقى من الأطفال من تتوفر فيهم الصفات المرغوبة ويتم إبعادهم عن أهلهم من خلال وضعهم في **معسكرات خاصة تشرف عليها الدولة**، وذلك بعد أن تتم متابعتهم وإخضاعهم للعديد من الاختبارات بغرض انتقاء الأفضل والأقوى والأكثر ذكاء منهم، ويقول في ذلك: "إننا إذا أردنا أن نقيم الدولة المثالية، فيجب أن نرجع إلى مملكة الأطفال، فهم كالعجين يمكن تشكيلهم كيفما يشاء، والتربية تعمل على كشف ملكات "**الممتازين**" منهم وتنمي فيهم هذه الملكات والاستعدادات الفطرية" (أفلاطون، 2009).

يلاحظ مما تقدم بأن أفلاطون يؤكد بصورة واضحة أن **تربية أطفال الحرس يجب أن تتولاها الدولة** منذ بداية ولادتهم، إذ يؤخذ الأطفال بعيدا عن أمهاتهم ويتم نقلهم إلى أماكن محددة، وتتولى رعايتهم مربيات وبإشراف مباشر من الدولة، بحيث يتم تفريغ "الحارسات" لتأدية وظائفهن تجاه مجتمع أثينا (أي وظيفة الحماية والدفاع)، وقد اقترح أفلاطون بهذا الخصوص بأن يوضع الأطفال في مكان مشترك؛ حيث يقوم الموظفون المختصون بحمل الأطفال إلى المراضع العمومية ليحصلوا على الرعاية اللازمة على أن يرضعوا من جميع الأمهات، أما فيما يتعلق بحيثيات عملية الإرضاع نفسها، فيشير بهذا الصدد إلى أنها ما دامت مقيدة بالكثير من التعليمات والقوانين فلا ضير من أن تمارس الأمهات هذه العملية وإفراغ أثدائهن بما امتلأت من الحليب، ويقول بهذا الشأن: "عندما تمتلئ أثداء الأمهات باللبن ينقلن إلى دار الحضانة، مع اتخاذ كافة التدابير كي لا تعرف الأمهات أطفالهن"، ومن الواجب حسب تعبير أفلاطون **تحديد الوقت الذي يفترض أن تقضيه الأمهات بالرضاعة**، بحيث لا يقمن بالسهر على الأطفال، إذ إن مثل هذه المهام تناط بغيرهن من الخدم والمربيات، ويجب حصر هذه العملية بأناس مخصصين لذلك؛ ما يوضح حجم الأهمية التي يوليها أفلاطون لمسألة تقييد مهام الأمهات بإرضاع الأطفال دون أن يعرفن أطفالهن، فلا توجد قرابة

معروفة بين الأطفال والمرضعات، فجميعهم يعتبرون أسرة واحدة وأقارب، ويعامل بعضهم بعضا على هذا الأساس، ما يعزز سيادة المشاعر الودية والمحبة والألفة بينهم (الخشاب، 1966).

وفيما يتعلق **بعملية تربية الأطفال** فيبدو أن أفلاطون قد شدد على أهمية أن تستمر **حتى سن 18 سنة**، وبعد ذلك يبدأ الأطفال بتلقي التدريبات الرياضية، **وفي سن العشرين** يلجأ إلى انتقاء واختيار من تثبت صلاحيته من بينهم، ويتم إخضاع من وقع عليهم الاختيار لتدريب عسكري صارم ولمدة (سنتين إلى ثلاث سنوات)، ومن ثم يبدءون بتلقي دروس في الرياضيات والفلك والموسيقى، وتعقد لهم اختبارات **حين يبلغون الثلاثين من العمر**، ذلك بهدف الوقوف على المستوى الذي وصلوا إليه من المعرفة والقوة والنضوج، وكشف الحقائق العليا التي اكتسبوها، **وعندما يصلون سن الـ 35** يفترض أن يكونوا خلال تلك الفترة الزمنية قد تعلموا الفنون والآداب والعلوم والرياضيات والفلسفة، بالإضافة لخضوعهم لمنظومة من التمارين الرياضية الدقيقة، وبعد أن يكونوا قد تربوا على المبادئ السياسية والأخلاق الفاضلة، توكل إليهم أعمال رئيسة في الجيش والإدارة، وتعقد لمن تبقي منهم اختبارات لاختيار الأفضل منهم، ويرى أفلاطون ضرورة أن تعيش هذه الشريحة دون سائر الشرائح المنتقاة؛ أي في شيوعية كاملة ليقوموا بإدارة شؤون الدولة السياسية، وأكد على ضرورة أن يختلطوا بالناس سعيا للتعرف على مشاكل مجتمعهم طيلة 15عاما، **أما بعد بلوغهم إلـ 45 من العمر** فتعمد الحكومة إلى زجهم في مهام إدارة وتنظيم أمور الحكم ومسؤولياته، ونتيجة لعملية التنشئة الطويلة وعمليات الانتقاء والاختيار المستمرة والمقصودة، فيفترض بهذه الشريحة من السكان -حسب وجهة نظر أفلاطون- أن تكون بما اكتسبته من مهارات وخبرات ونتيجة لطبيعة تكوينها الفطري، أن تصبح مؤهلة وقادرة على الإشراف على الحياة الفكرية والأخلاقية في الدولة، وبالتالي تسلم زمام الأمور فيها، وهنا يبدأ بتشكيل ما يسميه أفلاطون **"بحكومة الفلاسفة"** وهي حسب افتراضه حكومة خالية من "الصراعات" وتحتكم في تسيير أمورها لدوال الرشادة والعقلانية، فالحراس الفلاسفة أقلية، ويقضون خمس سنين من عمرهم في دراسة الفلسفة، ليتمكنوا من فهم الحقيقة والدفاع عنها، ثم يزج بهم في الحياة العامة، ويعهد إليهم بالوظائف الحربية والإدارية كما أسلفنا، **وفي سن الخمسين** يتم ترقية من يثبتون جدارتهم في العمل ومن يتمتع منهم بالنشاط والقدرة المطلوبة، إلى مرتبة الحكام ويدعون **بالحراس الكاملين**، فالحراس الكاملين على هذا الأساس هم خلاصة الخلاصة، حيث يعيشون معا ويأكلون معا وقد زال من نفوسهم في هذه السن كل مكامن الطمع ودوافعه (الحسن، 2009).

ولما كانت هذه الشريحة السكانية المميزة، مضطرة للانقطاع عن الحياة العامة والتفرغ للدراسة وإنضاج نفسها ذاتيا، فهي مضطرة بالتالي لعدم ممارسة أي عمل يكفل لهم رزقهم، فقد وجب على المجتمع أن ينفق عليهم، ويوفر لهم كافة مستلزماتهم وحاجاتهم البيولوجية والمعيشية

المختلفة، حيث يفترض على الشعب أن يعد لهم مؤنهم فلا يحتاجون لا للذهب ولا للفضة، لذا فقد حظر عليهم اقتناء أي شيء من المال، أو التصرف به (أفلاطون، 2008)، ومن هنا يمكن فهم وجهة نظر أفلاطون حول اهتمامه بإلغاء الملكية الخاصة بالنسبة لطبقة الحرس، **فالحرس لأجل المدينة وليست المدينة لأجل الحرس**، فيحمد الحرس الشعب لإطعامه إياهم، بينما يحمد الشعب الحرس لحراسته لهم، وبذلك ينتفي الحسد والتوتر والصراع فيما بينهم.

يبدو -مما سبق- أن أفلاطون كان ينادي وبكل وضوح بإيجاد نظام تربوي طويل الأمد للناتج من الأطفال تشرف عليه الدولة هدفه إيجاد طبقة فاضلة من الحكام والجند، عبر عملية تنشئة اجتماعية مدروسة وطويلة يتم عزل وإقصاء أبناء الحرس كاملة عن أسرهم منذ الصغر - خاصة الذين يثبتوا جدارتهم في المشاركة في قضايا المجتمع من أولئك الذين تهيمن عليهم النفس الراغبة والشهوانية- بحيث تتولى الدولة تنشئتهم على مراحل، ويرى في ذلك بأن عملية تربية الأطفال يجب أن تبدأ قبل ميلاد الطفل، حتى يضمن أعادة تشكليهم وبلورتهم ضمن أسس وقواعد مرسومة من قبل الدولة وصولا بهم إلى مرتبة الحرس والحرس الكاملين.

أما بالنسبة لأرسطو فالأسرة تتألف من وجهة نظره من الزوج والزوجة والأولاد والعبيد، مشيرا هنا إلى أن بعض الكائنات قد خلقت للسيطرة والسيادة، وبعضها خلق للخضوع والطاعة، وفي ضوء ذلك فقد وضع الرجل على رأس الأسرة وأعطاه السلطة المطلقة فيها باعتباره **رأس الأسرة وسيدها** وتمثل الأسرة في فكره الخلية الأولى في بناء المجتمع، وأساس وجوده، ومصدر إشباع حاجات الإنسان البيولوجية الاجتماعية المختلفة، والوسيلة المثلى للحفاظ على النوع الإنساني وما أنتجه من أفكار وفلسفات، وأكد أرسطو بهذا السياق على ضرورة تكريس المرأة للقيام بوظيفتها التقليدية القائمة على الإنجاب الأطفال وتربيتهم والعناية بشؤون الأسرة"، واعتبر أن أهم فضائل المرأة (في إطار الأسرة) **هي الطاعة**، وشدد على أهمية بروز "سلطة الرجل" داخل الأسرة، التي تتمثل بسلطته كأب وسلطته كزوج، وكسيد مطاع يملك الحق بالسيطرة والسيادة على أسرته وعلى قراراتها، ولعل أهم فضائل الرجل التي نوها إليها بهذا الخصوص هي **"السلطة"**، فيرى أن المرأة أضعف من الرجل، وبهذا الشأن فهو يخالف أفلاطون الذي يؤكد أن المرأة مهيأة لنفس الوظائف؛ فقد تصلح للموسيقى أو الرياضة أو الطب أو الفلسفة، كما قد تصلح للأعمال المنزلية، حيث يقول أفلاطون في ذلك: "فليس ما يمنع من تكليف النساء بالحراسة إذا كن مساويات للرجال في الكفاءة، فالأصل في الوظيفة أنها لخير المجموع وأنها تعطى لمن يمتلك الكفاءة دون أدنى اعتبار" (أرسطو، 1994).

يرى أرسطو أن رغبة الإنسان في تحقيق "التجمع" أسمى رغبة في حياته، حيث أشار في ذلك إلى أن الأسر تتجمع معا لتشكل قرية، ومن تجمع القرى تنتج المدينة، ومن تجمع المدن توجد

الدولة، ويذهب إلى التأكيد؛ أن الأسرة هي أول اجتماع تدعو إليه الطبيعة؛ إذ من الضروري أن تجتمع كائنات لا غنى لأحدها عن الأخر (ويقصد هنا اجتماع الذكر بالأنثى عن طريق الزواج)، فالزواج وتكوين الأسرة برأي أرسطو أول طريق نشوء الدولة بما يتضمنه من روابط ونتائج؛ إذ يوضح بهذا السياق أن أمر نشوء الدولة يعود إلى أن الطبيعة قد أملت على شخصين من جنسين مختلفين أن يجتمعا من أجل الإنجاب "فالاجتماع الأول والطبيعي في كل الأزمنة هو العائلة حيث تجتمع عدة عائلات، ومن اجتماعهم تتكون القرى وتنشأ المدن ومنها تظهر الدول (عبدالفتاح، 1996ب).

أما إقامة الملكية المشتركة (التي دعا إليها أستاذه أفلاطون) فإنها -من وجهة نظر أرسطو- تعني إفساد نظام الملكية من أساسه، ففي الملكية الفردية يبذل الفرد قصارى جهده للمنافسة والإنجاز، ولكن حين تكون الملكية عامة ومشتركة فإن الفرد سيحاول التخلص من المسؤولية وتبعاتها، وهو بهذا يؤكد معارضته لفكرة **"المعسكرات المفتوحة"** التي أقرها أفلاطون، بل يذهب أرسطو إلى حد السخرية من فكرة المجتمع المفتوح؛ فيقول في ذلك: "حين يكون كل الناس أخوة لك فإن هذا يعني انه ليس لك أخ حقيقي"، وهو يبين في ذلك: "ففي الدولة التي يشترك فيها النساء بالأطفال يكون الحب مائعاً، فمن الصعب أن يشترك الناس في كل شيء".

وقد جعل أرسطو **نشأة وتكوين الأسرة** "ضرورة قصوى" لبقاء واستمرار المجتمع"، ويؤكد في معرض رده على أستاذه أفلاطون بأن مشاعية الزواج وإزالة الأسرة يعني ضياع العاطفة التي يراها ضرورية لبقاء المجتمع وتماسكه، كما أكد على ضرورة أن يكون سلوك الأفراد داخل الأسرة سليما ويتسم بالفضيلة، لأن فضيلة الأجزاء تعني فضيلة المجموع، وأن الأسرة ونظام الملكية يشكلان دافعين هامين للفرد للعمل، ونلحظ بالغ الأهمية التي يوليها أرسطو لتربية الأطفال الذين سيصبحون حسب تعبيره أهم عناصر ومكونات الدولة وأعضائها، لهذا طالب بأن تتم تربيتهم، بشكل يتفق مع أهداف النظام السياسي الأمثل؛ إذ أولى أرسطو عناية خاصة بتربية الأطفال، وأفرد لها فصولا مطولة في دراساته، لفت من خلالها النظر إلى أهمية مراعاة أصول تربية الأطفال، بشكل يتم عبر مراحل مستمرة ومتصلة مبينا أهمية العناية بتكوينهم البيولوجي والجسمي وأهمية تدريبهم على الفضيلة، والأخلاق الحميدة، وأهمية تزويدهم بالمعارف والعلوم حتى يصبحوا مواطنين أحرارا فاضلين (الخشاب، 1978).

أسس ومضامين الفكر السكاني عند أفلاطون وأرسطو:

كان المحور الأساسي الذي دارت حوله **أفكار أفلاطون فيما يتعلق بالسكان** هو موضوع **"الحجم الأمثل للسكان"** في الوحدة السياسية اليونانية، والتي تعني دولة المدينة، حيث **حدد الحجم الأمثل للسكان** بـ (5040) مواطن (دون العبيد)، أي مفكوك الرقم 7

(1*2*3*4*5*6*7)، ولم يختر أفلاطون هذا الرقم عبثا، بل كان هناك مجموعة من المبررات التي ساقها لتبرير تحديد هذا المقدار من الحجم للسكان، ولعل أهم هذه التبريرات أنه "يقبل القسمة على الرقم (12)، وهذا الرقم يقبل القسمة على الأرقام من 1 حتى 12 دون باقي مما يسهل توزيع المهام على سكان المدينة، كما يمثل هذا العدد مجموعة الوحدات السياسية التي تتشكل منها المدن اليونانية، كما أن الرقم (12) له دلالة ومغزى ديني وأسطوري تقدسه اليونان"، ويرى أفلاطون أن **زيادة عدد السكان على هذا الحجم** سيؤدي إلى ضياع الأنساب، الأمر الذي سيقود إلى الإخلال بالديموقراطية، وبيّن كذلك أن زيادة عدد السكان عن الحجم الأمثل (الذي تصوره) سيحول دون تحقيق تقسيم أمثل للعمل في المجتمع، وبهذا السياق يؤكد أفلاطون في كتابه الجمهورية، أن عدد سكان الدولة يجب أن لا يزيد عن حجم المدينة وما بداخلها من سكان، **وفي حالة زيادة عدد السكان** أو تضخم هذا العدد فسوف تتعد حاجات الناس وتتسع بصورة قد تؤدي إلى ضعف الدولة وعدم قدرتها على تلبية حاجات سكانها الكثيرة والمتعددة، الأمر الذي من شأنه أن يقود إلى زيادة الفساد وتراجع الفرص أمام الناس لتحقيق السعادة والفضيلة التي هي سبب نشأة المدينة، كما أن زيادة عدد السكان عن الحجم الأمثل للمدينة سيترتب عليه أيضا أن تتحول دولة المدينة إلى إمبراطورية، وهذا بدوره سيزيد من احتمالية أن تصبح الدولة غير مستقرة وغير قادرة على تنظيم أمورها، وستضطر تبعا لذلك لاستقبال الأجانب الذين سيعملون بدورهم على مقاسمة سكان المدينة الحقيقيين الفضيلة والرفاهية، الأمر الذي قد يترتب عليه أن تزيد مشاكل السكان الأصليين، ما سيحرمهم من الكثير من فرص الحياة والمعيشة والرفاه نتيجة لاشتداد المنافسة وزيادة حدتها داخل الدولة، خاصة من قبل السكان غير الأصليين "الأجانب" (كرادشة، 2009، بدوي 1979).

يبدو أن تركيز أفلاطون على **قضية الثبات عند حد معين من السكان** نابع من اعتقاده بضرورة الاهتمام بنوعية السكان أكثر من عددهم، ويؤكد بهذا السياق، بأنه ينبغي على الحكام أن يثبّتوا عدد السكان في المدينة **عند الحد الأمثل**، وذلك عن طريق "التحكم في مسألة الزواج، أو عن طريق تحديد النسل، أو من خلال منع الهجرة إلى البلاد"، أما إذا **نقص عدد سكان المدينة عن الحد الأمثل** بسبب المرض أو الحرب فمن الضرورة أن يتم تعويض هذا النقص، عبر مجموعة من الطرق التي حددها في: "تشجيع النسل ومكافأة الأسر المنسلة بالمال، أو عن طريق إباحة عملية التجنس بالجنسية اليونانية للأجانب"، وعلى الرغم من أن **أرسطو** كان تلميذ أفلاطون إلا أنه **لم يحدد حجما أمثل للسكان**، إذ قرر هنا أن الدولة العظمى ليست ذات الحجم العظيم أو الكبير من حيث عدد السكان، بل بما تحقق من توازن بين قدرة المدينة ومواردها

وعدد سكانها، كما أنه وخلافا لرأي أستاذه أفلاطون لم يفرض على الحكومة واجب لأن تحدد الحجم الأمثل للسكان (الخشاب، 1966).

ولعل أهم ما يبرز مدى الاهتمام الذي أولاه أفلاطون للجوانب السكانية شغفه الواضح ببحث أثر الأبعاد والظروف الجغرافية الاجتماعية المختلفة في حياة المجتمع، فهو يرى أن **المدينة لا بد أن تكون ذات اتساع معين** بحيث يسمح لكل فرد أن يجد عملا، كما ينبغي ألا تزيد عن مساحة معينة، بحيث يتسنى لكل فرد أن يعرف الآخر، وبهذا الشأن يرى بأنه كلما زاد عدد السكان في المدينة زادت مطالبهم وتنوعت حاجاتهم، وبالتالي احتاج المجتمع إلى تقسيم أوضح للعمل، ونتج عن ذلك تباعا "استخدام النقود، والتبادل التجاري، ومزيد من التفاعل بين السكان، لذلك فقد **حدد عدد السكان وفقا لحاجة الدولة**، ويبدو أن هذا الأمر دفع بأفلاطون ليؤكد مررا لضرورة أن يكون عدد السكان في المدينة متوازنا ومنسجما مع الموارد المتاحة فيها، بحيث لا يكون العدد المتزايد في الدولة مدعاة للحرب مع الآخرين، والعدد المتناقص مدعاة لاعتداء الآخرين على الدولة واستقوائهم عليها، أي أن عدد السكان الذي ينبغي على المدينة ألا تتعداه بأي حال هو الذي يمكن من خلاله تفادي اختلال التوازن الاقتصادي والسياسي داخل إطار المدينة، وكأن أفلاطون ينزع بذلك لتأكيد بأنه عندما يزداد عدد السكان بشكل يفوق قدرة المدينة ومواردها عن تلبية مطالبهم، ستضيق حدود الدولة (أو المدينة)، بعد أن كانت كافية لسكانها الأصليين، وسيضطر لزيادة مراعي المدينة وحقولها بواسطة الحرب، وبالتالي فإنها ستحتاج إلى تشكيل جيش من الجنود المحترفين للدفاع عن الوطن ووجوده وأهدافه، وغالبا ما تكون أسباب الزيادة في عدد السكان نتاج طبيعي لارتفاع خصوبة الزوجات بشكل يتجاوز المستوى المفروض؛ وتقضي الضرورة هنا-حسب وجهة نظر أفلاطون- وضع مصلحة المجتمع ورخائه فوق كل اعتبار (أفلاطون، 1994).

أما بالنسبة لأرسطو فقد حذر من زيادة عدد السكان بشكل غير متوازن، فقد حذر من هذا **النمو غير المتناسب خاصة بين طبقات المدينة**، لما يترتب على ذلك من مشكلات وآثار مختلفة ومتنوعة؛ إذ ربط مسألة التوازن بين **حجم السكان ونمو الطبقات في المدينة** سعيا لتجنب حدوث إختلالات في الموازين وأطراف معادلة السكان والطبقات، وما قد ينتج عنه من طغيان إحدى الطبقات على الأخرى، وما يترتب عليه من اختلال في المعايير السائدة أئنذاك، وبروز مظاهر التوتر والصراع بين مكونات المجتمع وعناصره، وشدد أرسطو هنا على أهمية الاستقرار في الدولة الفاضلة، واعتقد بأن دولة المدينة المحددة السكان والمساحة والقادرة على الاكتفاء الذاتي، هي الأقدر على تحقيق الاستقرار بداخلها، كما آمن أرسطو بأن التوزيع العادل للثروة من الأمور الأساسية لضمان استقرار المجتمع، وبأن التفاوت الاجتماعي والغنى الفاحش أو الفقر الشديد من شأنه أن يقود المجتمع إلى الاضطراب وعدم الاستقرار (بركات، 1986).

بصورة عامة، يلاحظ تأكيد كل من أفلاطون وأرسطو على أهمية العامل السكاني في وجود ونشأة المجتمع، إذ اعتبراه من أهم محركات وجود الدولة التي تنشأ أصلا بهدف تلبية حاجات الناس المتجددة نتيجة لزيادة أعدادهم، فلا يوجد فرد يستطيع أن يكفي نفسه ذاتيا لأن لكل شخص حاجات كثيرة ومتعددة تستلزم الاعتماد على الآخرين؛ فتقسيم العمل داخل الحياة الاجتماعية، من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من اعتماد الأفراد بعضهم على بعض، وبالتالي زيادة تماسكهم وتضامنهم الاجتماعي (أبو ريان وحربي، 1999).

أما فيما يتعلق **بحيثيات عملية الزواج وتفصيلاته**، فقد بين أفلاطون بهذا الخصوص أن **نمط الزواج المبكر** أي الزواج بسن مبكرة وقبل الأوان "قبل سن العشرين للمرأة والثلاثين للرجل" ينطوي على تأثيرات سلبية واضحة على الناتج من الأطفال الذين يولدون، فزواج صغار السن من كلا الجنسين من شأنه أن **يأتي بنتاج ضعيف يغلب فيه جنس الإناث**، كما من شأنه أن ينتج أطفالا غير أصحاء جسميا وعقليا، ويمكن أن ينجم عن هذه الأنماط الزواجية ولادة أطفال يعانون من نقص في الوزن والحجم، أما بالنسبة لأرسطو فقد نحا في ذلك منحى أستاذه أفلاطون حول فداحة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الأمهات صغيرات السن خلال عملية الوضع، مؤكدا ذلك من خلال ملاحظته كثرة عدد الوفيات بين النساء الشابات اللواتي تزوجن بأعمار مبكرة، أي أبكر مما ينبغي، إذ بين أن النساء اللاتي يبكرن في الإحساس بالحب والرغبة بالزواج، يمتزن بالعادة بمزاج حاد، بل وعدم القدرة على تنظيم مشاعرهن في كثير من الأحيان، كما من شأنه أن يضعف ذريتهن من الأطفال (العدوي، 2002).

أما بالنسبة **لزواج الرجل بسن مبكرة**، فقد أشار أفلاطون إلى أن زواج الرجل (كما المرأة) بسن مبكرة، من شأنه أن يؤثر سلبا في نموه الجسمي ونضجه العقلي والذهني والانفعالي"، الأمر الذي دفع أرسطو للمناداة مع أستاذه أفلاطون، بضرورة تأخير سن الزواج لحين النضوج سعيا لتجنيب الرجل والمرأة على حد سواء مسؤوليات اجتماعية واقتصادية كبيرة ومتنوعة -مترتبة على عملية الزواج- غير مهيئين لها بتلك السن المبكرة، ناهيك عن مضاعفات عمليات الحمل والإنجاب على المرأة على وجه الخصوص، وما تحويه من الآلام والمخاطر، ويخلص أرسطو بهذا الصدد إلى أن تأخير سن الزواج لكلا الجنسين أسلم، ويترتب عليه كثير من الفوائد والإيجابيات، فهو يفيد في اعتدال الحواس ونضوج الأعضاء البيولوجية لدى كل من المرأة والرجل (بيومي، 2000).

وقد أشار أفلاطون إلى أنه يجب تعيين سن الزواج للأنثى عند العشرين، وللرجل بين الثلاثين والخامسة **والثلاثين**، وذلك لاعتبارات كثيرة منها: "أنه عادة ما يصادف أن يكون الرجال والنساء في هذه الأعمار قد بلغوا ذروة القوة الجسمية والنضج الحسي والذهني، وفيما يخص

المرأة تحديدا فإن هذه المرحلة العمرية هي الوقت المناسب للإنجاب بسبب اكتمال نموها بيولوجيا وعاطفيا وذهنيا".

أما بالنسبة **لأرسطو** فهو يميل إلى تأكيد وجهة نظر أستاذه أفلاطون من خلال الاسترشاد بالطبيعة التي - حسب قوله- حددت قدرة الرجل البيولوجية على الإخصاب حتى سن السبعين وحتى الخمسين لدى الإناث(الخشاب، 1966)، ولهذا فإنه يفترض أخذ ذلك بعين الاعتبار لتحديد الوقت الأنسب لابتداء الحياة الزوجية، ويبين أرسطو بهذا الخصوص ضرورة عدم تأخير إنجاب الطفل الأول بعد الزواج؛ إذ اعتقد بأهمية أن يعقب الزواج مباشرة ولادة الذرية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن أفلاطون قد تعمق بمناقشة كثير من التفصيلات فيما يتعلق بالزواج وتوقيت بدئه، فهو لم يكتفي بتعيين السن الذي يجب عنده بدء الحياة الزوجية، بل يؤكد ضرورة القيام **بتعيين السن الذي يجب أن ينقطع فيه الزوجان عن التناسل**، وعزا ذلك إلى ضعف "الثمرات" المتأتية من زواج كبار السن من الرجال والإناث، كونه سن لا ينفع فيها العلاج، وقد طالب أفلاطون بهذا الشأن وبوضوح ضرورة **الانقطاع عن التناسل** في الوقت الذي يصل فيه العقل إلى غاية نموه، وهذا الوقت بمقاييس أفلاطون يقع في سن الخامسة والخمسين للرجل والأربعين **للمرأة**، ودعا أفلاطون بهذا السياق إلى ضرورة أن يكف الرجل والمرأة عن التناسل قبل السن المشار إليه سابقا ب(4-5) سنوات، أي قبل أن تنتزع الطبيعة منهما القدرة البيولوجية "الطبيعية" على الحمل والإنجاب (الخشاب، 1966).

ومن المسائل ذات العلاقة التي أعطاها أفلاطون اهتماما خاصا مسألة تناسب الأعمار بين الزوجين من جهة والأولاد من جهة أخرى، حيث أكد بهذا الصدد أنه **يجب أن لا يكون فارق السن بين الآباء والأبناء كبيرا**، وذلك لاعتبارات عديدة منها "أن هؤلاء الآباء لن يستطيعوا أن يقدموا لأبنائهم الخدمات المادية والمعنوية المطلوبة، بهذه الأعمار المتأخرة، كما أكد بهذا السياق بأنه لا يجب أن يكون فارق السن بين الآباء والأبناء أقل من المتعارف عليه؛ فحين يكون الفارق العمري معتدلا يشعر الأبناء بالاحترام نحو آبائهم، كما نوه إلى أن عدم تناسب الفوارق العمرية بين الآباء وأبنائهم، قد يتسبب بتفجر كثير من مظاهر الصراع داخل نطاق الأسرة، الذي من شأنه أن يسهم في ضعضعة أركانها ويقودها إلى مزيد من التفكك والإنحلال (أفلاطون، 2008).

كما يبدو أن لأفلاطون موقفا خاصا تجاه **أفضل الأوقات للزواج**، فيشير بهذا الخصوص إلى أن **فصل الشتاء** هو خير الأوقات لعقد "الاتحادات الزواجية"، ونادى بضرورة الرجوع إلى آراء الأطباء وعلماء الطبيعة في أمور النسل، لتحديد أنسب الفصول وأفضل الأوقات لإقامة مراسمه، وأشار بهذا السياق إلى أنه يمكن الاستناد **لاتجاه الرياح المفضلة** لإتمام مراسيم الزواج والتي يمكن انتظارها، حيث قال بهذا الخصوص: "إن رياح الشمال تعد أفضل من رياح الجنوب لعقد مثل هذه

الاتحادات"، وبين أهمية أن يقيم الحكام كل سنة -وفي أوقات مختارة- حفلاتهم الدينية، يعمدون خلالها إلى جمع الحرس من كلا الجنسين، بحيث يتم خلال هذه الاحتفالات اختيار الحرس الأكثر كفاءة "ذكورا كانوا أم إناثا" للزواج والتناسل، بعد إيهامهم بأن اقترانهم معا سيكون بالقرعة- تفاديا للحسد والصراع بينهم- فيعقدون بينهم زواجا رسميا لكنه مؤقت (بغرض التناسل)، شريطة أن يأخذ بالاعتبار حاجات الدولة ومصالحها في هذا الشأن، ولضمان الحصول على نسل قوى وحرس أكفاء قادرين على حماية الدولة، فقد شجع أفلاطون -كما أسلفنا- الشبان المبرزين في الحرب (وغيرها من المجالات) على مخالطة أفضل النساء من أجل إنجاب أفضل الأبناء (بدوي، 1979).

أما عن **أفضل الصفات الواجب توفرها عند الرجال والنساء لضمان سلامة المواليد وقوتهم**، فيقول أفلاطون بهذا الصدد بأنه: "لا حاجة عند إتمام عقود الزواج أن يكون مزاج الزوج المنتظر بمزاج مصارع ولا أن يكون مريضا وعاجزا عن القيام بالأعمال الشاقة، بل يجب أن يكون وسطا بين هذين الطرفين، ولا يجب أن يكون نشاط هذا الفرد مقصورا على نوع واحد من الرياضة، بل ينبغي أن يقوم بجميع الأعمال الجديرة بالرجل"، ومثل هذه الشروط يجب أن تكون بمثابة ضوابط وقيود قابلة للتطبيق على الرجال والنساء على حد سواء (YVES, 2002).

ولإنجاح عملية الحمل والإنجاب، فقد قدم أفلاطون مجموعة من النصائح والإرشادات للنساء الواجب إتباعها لإنجاح هذه العملية كتأكيده على "أهمية تجنب الكسل، وإبقاء الجسم في حالة حركة ونشاط، طيلة فترة الحمل، كذلك أكد على ضرورة الاهتمام ببعض **المواصفات في المقدمين على الزواج** من الذكور والإناث، خاصة من حيث سلامة الجسم والبدن، كما أكد على مجموعة من الإرشادات العامة في مجال الصحة الإنجابية للنساء "قبل وأثناء عملية الحمل والإنجاب"، وأقترح في ذلك مجموعة من السبل الواجب أن تتبعها الأمهات للحفاظ على أحمالهن، وينسجم هذا مع ما ذهب إليه **أرسطو** قي هذا الشأن حول ضرورة أن تعنى الأمهات طوال مدة الحمل بالالتزام بنظام غذائي معين، يجنبهن الكسل ويخففن من خلاله من الغذاء؛ إذ يأمرهن بالذهاب إلى المعبد كل يوم لاسترحام الآلهة المشرفة على الوضع، كما شدد على ضرورة أن لا يتناسل رجل وامرأة إلا إذا كانا بصحة جيدة، وأكد ضرورة أن يبرز كل متقدم للزواج شهادة تثبت أهليته الصحية لإتمام عملية الزواج (أفلاطون، 2009).

بصورة عامة فقد اعتبرت أفكار أفلاطون فيما يتعلق بموضوع السكان أقرب إلى المثالية، يوتوبيا بسبب استحالة تطبيقها وبعدها عن الواقعية، ويمكن الإشارة إلى أن أفلاطون كان من أوائل من وضع أسس وقواعد تنظم السن عند الزواج، والسن المناسب للحمل الإنجاب، وتوقيت الزواج المناسب، وأي الفصول أنسب لعقد الاتحادات الزوجية، والصفات الواجب توفرها في المقدمين على

الزواج، ومدة المباعدة بين تاريخ الزواج وتاريخ إنجاب الطفل الأول، كما يعد أول من تطرق لتفاصيل ولحيثيات دقيقة حول الزواج، والأهداف المرجوة منه.

أما بالنسبة لأرسطو فقد ناقش كأستاذه أفلاطون تفصيلات كثيرة تتعلق بتنظيم السن عند الزواج، وعلاقته بعملية الحمل والإنجاب فتكلم عن **السن المناسب للزواج لكلا الجنسين**، مؤكدا ضرورة أن يؤخذ ذلك بعين الاعتبار، لتحديد الوقت الملائم لبدء الحياة الزوجية"، أما تحديد السن المناسب لبدء الحياة الزوجية في مرحلة النضج فهو خير وأبقى وفيه ضمان واعتدال للحواس وسلامتها، وعلى ضوء ذلك فإنه يعين أفضل سن للزواج في الثامنة عشرة بالنسبة للنساء، والسابعة والثلاثين أو أقل قليلاً بالنسبة للرجال، أي بفارق عمري يصل إلى 19 سنة بين الرجل والمرأة (الخشاب، 1978). وهذه الأعمار من وجهة نظره تعد أنسب وقت لعقد الاتحادات الزوجية والمباشرة بالتناسل والوفاء بالتزاماتهم تجاه مجتمعهم".

ويشير **أرسطو** بذات السياق إلى أهمية **عامل العمر عند الزواج، وأثره في الحمل والإنجاب"** إذ يبين بأن أثر العمر عند الزواج والعمر عند الإنجاب على "ظروف عملية الحمل نفسها، وأوضاع الأمهات الصحية"، رافضا التبكير في سن الزواج، لان ذلك يضر بالثمرات الناتجة عن هذا النمط من الزواج، ويبين بهذا الصدد بأن البلاد التي يتزوج شبابها بسن مبكرة تأتى ثمارهم "أي ذريتهم" عادة ضعيفة وهزيلة، ويضيف هنا بأن النساء اللواتي يحملن (سواء في سن متقدمة أو في سن متأخرة) لا يضعن إلا ثمرات ضعيفة وناقصة جسما وعقلا، كما تنطوي ظاهرة الزواج المبكر -كما يشير أرسطو- على خطر أخر يتعلق بالوضع وآلامه خاصة بالنسبة للزوجات الصغيرات اللاتي كثيرا ما يهلكن أثناء الوضع، أو يصبن بأمراض عصبية شديدة الخطورة، ويؤكد هنا ضرورة أن تتوخى الأمهات طيلة مدة الحمل الالتزام بنظام **صحي معين**، سواء فيما يتعلق بالاهتمام بالغذاء ونوعيته أو بممارسة الرياضة، فهو يؤكد بهذا الخصوص ضرورة أن تعنى الأمهات طوال مدة الحمل بالالتزام بنظام غذائي دقيق لسلامة أبدانهن ولسلامة ذريتهن (عبدالفتاح، 1996ب).

يتضح من خلال استعراض فكر أرسطو السكاني بأنه عمد في كثير من الأحيان إلى مجارات أستاذه أفلاطون فيما يتعلق بضرورة **تعيين الوقت الذي يجب فيه أن ينقطع الزوجان عن الإنجاب**، أو فيما يتعلق بأهمية تعيين هذا الوقت بأنه الوقت الذي يصل فيه العقل إلى غاية قوته وذروة نموه، أو فيما يتعلق بالوقت الذي ينبغي أن يكف المرء عن الإنجاب، واشترط على الفرد بهذا الخصوص أن يمتنع خلال هذه المرحلة العمرية عن الاستمتاع بلذة الحب وعواطف الأسرة،

وقد ذهب أرسطو إلى حد وصفه للمواطنين الذين ينزعون إلى إنجاب الأطفال خارج حدود السن المحددة أو خارج حدود القوانين التي تنظمها الدولة، **"بالدنس"** (أفلاطون، 2008).

وبصورة عامة يمكن اعتبار كل من أفلاطون وأرسطو من أوائل رواد الفكر الذين اهتموا بقضايا تنظيم العلاقة بين حجم السكان ومساحة الأرض-بما تتيحه من موارد- ونادى بهذا الصدد بضرورة تدخل الدولة بأساليب متنوعة لتحقيق التناسب بين حجم سكان المدينة ومواردهم، خاصة مساحة المدينة وقدرتها على إشباع حاجات سكانها، كما عتبرا من أوائل المفكرين الذين أهتموا بمسألة الزواج، وفي تحديد الصفات الواجب توفرها في المقدمين عليه، كما تطرق لكثير من التفاصيل والحيثيات ذات العلاقة بنظام الزواج وشروطه.

الآليات والإجراءات التي اقترحها أفلاطون وأرسطو لتنظيم المسألة السكانية؟

مما لاشك فيه أن ارتفاع معدلات الخصوبة لا ينعكس فقط في حجم السكان، بل يمتد بتأثيره إلى تركيبهم العمري وكثافتهم وتوزيعهم الجغرافي، وتعد الخصوبة بهذا الصدد المحدد الأول والرئيسي للتركيب العمري للسكان، كما إن ارتفاع معدلات النمو قد يؤدي إلى حدوث الهجرات، وزيادة الكثافة السكانية، ورفع معدلات الإعالة بين السكان، كما أنه يزيد من النفقات لتأمين الحاجات الأساسية للسكان، ويمكن القول إن نظرة أفلاطون وأرسطو تجاه النمو السكاني المرتفع، هي نظرة سلبية بمجملها لما تشكله من عقبات مختلفة وعديدة أمام رفاه مجتمعهم، ولمواجهة هذه العقبات، ولمعالجة مسألة الزيادة السكانية والتخفيف من وطأتها فقد لجأ كل من أفلاطون وأرسطو إلى اقتراح مجموعة من التدابير؛ بهذا الشأن فقد سعا أفلاطون لأن يكون عدد سكان الدولة منسجما ومتوازنا مع الموارد المتاحة فيها، وقد أبرز بهذا الصدد أهمية أن ينظم القضاة عدد حالات الزواج وتوقيته، والأشخاص المقبلين عليه وصفاتهم المختلفة، بغية المحافظة على نوعية وعدد السكان في المجتمع، كما أشار إلى ضرورة التخلص من الثمرات الضعيفة والمشوهة وناقصة التركيب الناتجة عن مثل هذه الاتحادات الزوجية، إلى خارج المدينة وإلى أمكنة مجهولة، كما أباح إعدامها، فهو يريد في ذلك إقامة مدينة فاضلة يسكنها ويقوم عليها أناس أصحاء، ويؤكد هذا التوجه أرسطو الذي دعا لضرورة التخلص من المواليد المنتمين إلى سلالات هابطة أيضا؛ فهكذا برأيه تزداد المشاعر الخاصة وتقوى الروح العامة (العدوى، 2002).

أما فيما يتعلق بنظرتهما "أفلاطون وأرسطو" تجاه عملية تنظيم حجم سكان الدولة وضبطها، فقد أشارا أنه في حالة زيادة النسل عن الحد الذي تكون فيه الدولة غير قادرة عن الإيفاء باحتياجاتهم، أو في الحالات التي يزداد فيها عدد الأولاد في الأسرة بشكل يثقل كاهل الدولة بتكاليف المعيشة وحاجات الناس المتزايدة والمتعددة، فإنه يدعو لضرورة اتخاذ إجراءات وتدابير من قبل الدولة لضبط عملية التناسل هذه، وقد اقترح بهذا الشأن أن يتم ذلك أما عن

طريق رفع العمر عند الزواج، أو عن طريق الإجهاض والتخلص من الأطفال غير المرغوب فيهم وغير ذلك من الطرق (أبو ريان، 1999).

بشكل عام يمكن اعتبار أرسطو من أوائل رواد الفكر قد اتخذوا موقفاً مؤيداً لسياسة تحديد النسل، حيث يرى أن خير ضمان للإبقاء على الخطوط الرئيسية لهذه السياسة يكمن في **تبرير عملية "الإجهاض"** كونها ضرورية للحفاظ على الحد الأنسب من السكان بما يتلاءم مع إمكانيات وقدرات الدولة ومواردها، ومن آرائه بخصوص "مسألة قتل الأجنة (الإجهاض العمدي) -والتي اعتبرها إحدى الطرق لتنظيم النمو السكاني وللتحكم وكبح جماح الزيادة السكانية في الدولة- فيقول في ذلك: "أما فيما يتعلق بالإجهاض، فإذا كانت العادات تأبى الترك وكانت الزوجات ذات خصوبة واضحة، فينبغي الإيعاز بالإجهاض قبل أن يتلقى الجنين الإحساس بالحياة، ومن هنا فإن "تأثيم" هذا العمل أو "عدم تأثيمه"، لا يتعلق كلاهما إلا بهذا الشرط (شرط الحساسية والحياة)؛ حيث يعتبر قتل الطفل الذي يفلت من عملية الإجهاض جناية، بالمقابل فقد نادى في حالة انخفاض عدد السكان الدولة عن المستوى المطلوب، إلى العمل على زيادة إخصاب المرأة، ورفع مستوى إنجابها (أرسطو، 2008).

القراءة التقيمية لفكر أفلاطون وأرسطو السكاني وما يقترن بها من عمليات بيولوجية من حمل وإنجاب يوقف الدارس على إشارات واضحة حول مدى اهتمامهما بالسلوك الإنجابي لأفراد مجتمعهم الإغريقي منذ لحظة زواجهم وبداية حياتهما الإنجابية حتى نهاية هذه المرحلة (حيث تكون المرأة غير قادرة على الحمل والإنجاب بشكل طبيعي)؛ إذ رصدا هذه العمليات البيولوجية داخل اطار الاتحادات الزواجية، وما ينتج عنها من ثمار، وربطاه بمساحة المدينة وقدرتها على تلبية حاجات السكان، ورهنا **اختلال هذه الموازين** بكثير من المحاذير تجنبا للوصول لحالة تصبح فيها الموارد المتاحة في الدولة غير قادرة على إعالة سكانها أو تلبية وإشباع حاجاتهم المتزايدة، وما قد ينجم عن عملية الزواج وتوقيته غير المحسوب من أطفال مشوهين وضعاف البنية لا يمكن الاستفادة منهم في بناء المجتمع وديمومته.

يبدو مما تقدم أن **"أرسطو"** قد اتجه في معالجته لموضوع السكان اتجاها أكثر موضوعية، وإن بدت أغلب أفكاره في موضوع السكان مستعارة من كتابات أستاذه أفلاطون -الذي اتسم فكره بالبعد عن الواقع، والاستغراق في عوالم الخيال والتجريد والإطلاق، وتأكيده على ضرورة أن تتحكم الدولة بعدد السكان وأن لا تتركه للمصادفة من خلال تحكم الدولة في تحديد سن الزواج لكل من الرجل والمرأة، كذلك من خلال تحديد عدد الأطفال الذين يجب أن تنجبهم كل أسرة، مع الأخذ بعين الاعتبار احتمالات العقم والوفاة، وقد ارتأى **أرسطو** أن على المدينة التي تنشد العدالة والمساواة بين مواطنيها أن توفر الخير والسعادة لسكانها، وأن تشيع أجواء الديمقراطية،

وإذا ازداد عدد السكان عن المقدار المحدد لها فإن من حق أهل المدينة أن يقوموا بطرد الأشخاص الذين تسببوا بحدوث هذه الزيادة، كما أن على الحكومة أن تنظم عقود الزواج، وتشجع الهجرة، وتعاقب من ينجب أكثر من طفلين.

الخلاصة والاستنتاجات:

لاقت دعوة **أفلاطون** حول "شيوعية النساء والأسرة"، وأفكاره حول **حجم السكان وطرق تثبيته عند الحجم الأمثل** انتقادات واضحة عند معاصريه وتلاميذه وبخاصة أرسطو، رغم أنها كانت بنظر صاحبها بمثابة الحل الأمثل لتجنب الصراع والتوتر داخل نطاق مجتمع أثينا، فقد وضع أفلاطون دعوته هذه في صورة معيارية، بمعنى أنه قام بطرحها بصورة تتضمن أطرا وقواعد معينة للسلوك الاجتماعي ومحددة له، فهو لا يصف المدينة وحجمها كما هي ولكن بما ينبغي أن تكون، وقد حاول أن يصور ما ينبغي أن يكون عليه المجتمع الأثيني ونظمه، وأسقط عليه رؤاه وتصوراته للمجتمع المثالي الذي يمكن من خلاله تحقيق ما هو مفقود، وقد جاءت تصوراته هذه مزيجا من الفلسفة والسياسة والاجتماع، فالمجتمع في اعتقاده عملية واعية مستمرة تتم من خلالها محاولة تحقيق حياة كريمة للإنسان الذي ينظر إليه كمسئول عن إيجاد وخلق كل النظم الاجتماعية المناسبة لخدمة أهداف المجتمع الذي يرنو إليه.

أحس أفلاطون بعد ذلك أن دعوته إلى **"المشاعية في علاقة الرجل بالمرأة"** يشوبها النقص كونها تتعارض مع نزعة أساسية وهي نزعة الملك عند الإنسان، ولذلك فقد تنازل عنها في آخر محاوراته "في القوانين" التي قدم فيها صورة لمجتمع سياسي يعيش وفقا للقوانين التي يسنها الحكماء، فأباح الزواج الدائم بين الرجل والمرأة، كما أباح تكوين الأسرة من خلال الزواج، فالزواج بنظر أفلاطون كان مدخلا لتحفيز الفرد للقيام بواجبه تجاه الدولة، وقد أضفى على هذا الواجب مسحة دينية، كما دعا وبصراحة إلى تيسير اقتران الإصلاء وتسهيل عملية التزاوج بينهم، لإنتاج سلالات قوية، كما دعا إلى مكافأة الشجعان بالسماح لهم بممارسة الجنس مع أكبر عدد من النساء سعيا لاستخلاص نسل قويا منهم.

وهذا ما يعيدنا مرة أخرى **لأرسطو**، الذي يعتبر من أوائل رواد الفكر الذين اهتموا بالقضايا السكانية، والذي أخذ متجها أكثر موضوعية في التعاطي مع موضوع السكان، فحذر من زيادة عدد السكان غير المتوازن، وكان مؤيدا لمسألة تنظيم نمو السكان، وأهمية تدخل الدولة بما تفرضه من إجراءات وتدابير لضبط عملية التناسل، حيث وقف موقفاً مؤيداً لسياسة تحديد النسل، إذ يرى أن خير ضمان للإبقاء على الخطوط الرئيسية لهذه السياسة، يكمن في تبرير عملية "الإجهاض"- باعتبارها ضرورية للحفاظ على الحد الأنسب من السكان، بما يتلاءم مع إمكانيات

وقدرات الدولة ومواردها، ويؤكد على ضرورة التخلص من الأطفال المشوهي الخلقة والمنحدرين من سفاح المحارم، ويدعو لضرورة تحديد الوقت الذي يجب فيه أن ينقطع الزوجان عن الإنجاب، كذلك يبين أرسطو أثر توقيت السن الذي تبدأ عنده الاتحادات الزواجية وعند بدء الإنجاب على "الأحمال وظروف الأمهات الصحية"، كما أكد على ضرورة عدم التبكير في الزواج، وضرورة تحديد الأعمار التي يفترض أن يتم بها الانقطاع عن الإنجاب.

وبصورة عامة، يلاحظ أن كلا من أفلاطون وأرسطو قد أوليا عناية خاصة لقضايا الزواج، وما قد ينجم عنه من ذرية، كما أعطيا أهمية خاصة لمسألة ضبط النسل وتنظيم الأسرة، وما يلازمها من أبعاد وأحداث حيوية وديموغرافية مختلفة، فتراهما من العمق والشمولية في التعامل مع الظاهرة السكانية من جوانب مختلفة؛ إذ لم تتوقف دراستهم لظاهرة الزواج عند هذه الحدود بل تعدياها لدراسة كل ما يرتبط به من متغيرات مثل "السن عند الزواج، والسن عند الإنجاب، وسن الانقطاع عن الإنجاب، ومدى تناسب أعمار الزوجين من جهة وأعمار أبنائهم من جهة أخرى، وعلاقة السن عند الزواج والسن عند الإنجاب بصحة الأطفال المنجبين، كذلك بصحة الأم، كما نوها لأفضل الأوقات أو الفصول لمباشرتهما بالإنجاب، وأفضل الصفات البيولوجية والعضوية التي يفضل أن يتمتع بها المقدمين على الزواج، بالإضافة لأمور مختلفة تتعلق بصحة الأم عند الحمل والإنجاب".

يبدو مما تقدم أن كلا من أفلاطون وأرسطو قد جمعتهم قواسم مشتركة خاصة تلك المتعلقة بالتأكيد على أن المدينة لم تظهر إلا لكون الإنسان يفتقد القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وأن اجتماع الأفراد وظهور الدولة لم يكن إلا نتيجة منطقية وحتمية لتلبية الحاجات المتعددة للسكان نتيجة لزيادة أعدادهم، حيث اعتبرا الدولة وحدة حية كاملة ومطلقة، وأن الاجتماع ظاهرة طبيعية ناشئة عن تعدد حاجات الفرد وعجزه عن قضائها وحده، غير أن آراء أفلاطون بقيت فيها كثيرة من الغرابة على العقلية اليونانية آنذاك وبعيدة عن الواقعية ومستغرقة في عوالم الخيال تميل إلى التجريد والإطلاق فلم يتقبلوها، لذلك لم تأخذ طريقها إلى التطبيق الأمبيريقي، أو تحقيقها على أرض الواقع، وبقيت مجرد يوتوبيا وأفكار ومثاليات وضربا من الخيال ولا تعبر إلا عن رأي صاحبها، على عكس أفكار تلميذه أرسطو التي كانت تتسم بالواقعة والمنطق، وقابليتها للتطبيق.

بالخلاصة تبقى مثل هذه الدراسات التي تعني بالفكر السكاني القديم مجالا مفتوحا لمزيد من الأبحاث والدراسات المستقبلية التي تحتاج إلى مزيدا من التعمق والتحليل الدقيق، ومدخلا يمكن التأسيس عليه والاستفادة من نتائجه في دراسات لاحقة، خاصة في ظل ندرة هذا النمط من الدراسات، ما يؤكد بإن الصورة ستبقى ضبابية وغامضة وغير مكتملة، ما لم تدرس هذه المسألة من أبعاد وجوانب مختلفة، وما لم يقدم فيها مستويات معرفية دقيقة ورؤى متنوعة وشاملة.

Population Thought between Plato and Aristotle: A Comparative Study

Muneer Karadsheh, *Department of Sociology and Social Service, Yarmouk University, Irbid, Jordan.*

Abstract

The present study has surveyed and reviewed previous literature and studies related to population thought by the Greeks, especially the thoughts of Plato and Aristotle. As the study has concluded, it appears that this thought was mainly focused on the importance of the number of people in the State of Athens. As a result, the two philosophers proposed a number of measures and ideas to reach their goal: Plato's thought was characterized by abstractness, absolutism and idealism, while that of Aristotle was imbibed with realism and ability for implementation.

Another result of the study could be the underlining of the warning by Plato and Aristotle against unbalanced population growth and the importance of an equilibrium between population and society's goals.

قدم البحث للنشر في 2010/7/1 وقبل في 2010/12/5

المراجع العربية

أبو ريان وحربي، عطيو. (1999). "**دراسات في الفلسفة القديمة والعصور الوسطى**"، دار المعرفة الجامعية مصر ط1.

أرسطو طاليس. (2008). "**السياسة لأرسطو طاليس**"، ترجمة أحمد لطفي السيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1. مصر.

أرسطو طاليس. (2008). "**علم الأخلاق إلى نيقو ماخوس**"، ترجمة أحمد لطفي السيد الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1.

أفلاطون. (1986). "**القوانين**"، ترجمة محمد حسن طاطا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1. مصر.

أفلاطون. (1994). "**جمهورية أفلاطون**"، ترجمة أميرة مطر، دار الفكر، القاهرة. مصر، ط1.

أفلاطون. (2001). "**محاورات أفلاطون**"، ترجمة زكي نجيب، مكتبة الأسرة، ط1، لبنان.

أفلاطون. (2004). "**جمهورية أفلاطون**"، ترجمة فؤاد زكريا، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية مصر ط1.

أفلاطون. (2008). "**جمهورية أفلاطون**"، ترجمة حنا خباز، دار القلم، بدير، لبنان، ط1.

أفلاطون. (2009). "**الجمهورية المدينة الفاضلة**"، ترجمة عيسى الحسن، الأهلية لنشر والتوزيع ط1، مكتب بيروت، بيروت، لبنان.

بدوي، عبد الرحمن. (1979). "**أفلاطون**"، وكالة المطبوعات ودار القلم في كل من الكويت ولبنان، ط1.

بركات، نظام. (1985). "**تاريخ الفكر السياسي عند الإغريق**"، دار عالم الكتب، الرياض السعودية، ط1.

برنيري، ماريا. (2002). "المدينة الفاضلة عبر التاريخ"، **عالم المعرفة**، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت ع225.

بيومي، محمد. (2000). "**تاريخ التفكير الاجتماعي**"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر، ط1.

جيروم، غيث. (1986). "**أفلاطون**"، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت لبنان ط1.

الخشاب، مصطفى. (1966). "**الاجتماع العائلي**"، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط1.

ربيع، محمد. (1994). "**الفكر السياسي الغربي: فلسفاته ومناهجه من أفلاطون إلى ماركس**"، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت.

رشوان، حسين. (2003). "**علم الاجتماع وميادينه**"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية – مصر ط1.

عبد الحي، عمر. (2001). "**الفكر السياسي في العصور القديمة، الإغريقي -الهلنستي-الروماني**"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1.

عبد الفتاح، أمام. (1996ب). "**أرسطو والمرأة**"، مكتبة مدبولى القاهرة- مصر ط1.

عبدالفتاح، أمام. (1996أ). "**أفلاطون والمرأة**"، مكتبة مدبولي، الكويت، ط2.

العدوي، مصطفى. (2002) "جمهورية أفلاطون وسراب العدل السياسي"، **الطريق**، عدد2، ط1.

فينيكان، جيمس. (1994). "**أفلاطون: سيرته أثاره ومذهبه الفلسفي**"، دار الشرق، بيروت لبنان ط1.

كرادشة، منير. (2009). "**علم السكان: الديموغرافيا الاجتماعية**"، عالم الكتب، أربد الأردن.

كرانستون، موريس. (1964). "**أعلام الفكر السياسي**"، دار النهار للنشر بيروت لبنان، ط2.

المراجع الأجنبية

Coser, L. (1983). "*Introduction to Sociology*", Harcourt Brace Jovanvicb jnc.NY.

Hctchnson, P. (1967). "*The Population Debate: The Development of Conflicting Theories up to 1900 Boston*", Houghhton Miffin Company.

Popper, K. (1966). "*The Open Society and its Enemies*", V.1 Plato , London Routledge.

Yves, C. (2002). "The Platoic City History and Utopia", *Population* 57(2) 207-236.